دعوى
« العقل التخريجي »
في دراسة مختلف الحديث»
عرضٌ ونقدٌ

**claim of « minding based on
attribution to narrators» in the study
of various hadiths**

Presentation and Criticism

د.متعب بن سالم الخمشي
أستاذ مشارك . قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة القصيم
السعودية

Professor: METEAB SALEM ALKHAMSHI

Associate Professor at

Department of Alsunah and its Science

College of Sharia and Islamic Studies

Qassim University

khmshie@qu.edu.sa

Academic year

1442H

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث» التي ذكرها جورج طرابيشي في كتابه «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، ويهدف هذا البحث إلى التعريف بهذه الدعوى، وإظهار الباعث لها، وبيان أبرز العيوب المنهجية والأخطاء العلمية فيها، وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي وذلك للتعريف بهذه الدعوى ومستنداتها، وعلى المنهج النقدي، وذلك لدراستها دراسةً متخصصةً والحكم عليها. وخلصت إلى العديد من النتائج المهمة، ومنها: تهافت هذه الدعوى، حيث اجتمع فيها الكثير من الأخطاء المنهجية، ومنها: جناية هذه الدعوى على البحث العلمي عموماً، وعلى جهود الأئمة المصنفين في علم مختلف الحديث خصوصاً، ومنها الغياب الفاضح للموضوعية في هذه الدعوى، والاستناد إلى الانطباعات السائدة والتهم الجاهزة، وغير ذلك من النتائج، ومن أهم التوصيات: التصدي لمثل هذه المؤلفات التي قد تجد لها رواجاً بسبب ما تدعيه من الموضوعية والإنصاف، وقد أضحى الاهتمام بها ومناقشتها مناقشة علمية معمقة مطلباً ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

Abstract

This paper deals with the claim of substitute reasoning in studying “Mukhtalaf AL-Hadith” by George Tarabishi in his book “From the Islam of the Quran to the Islam of AL-Hadith”. It aims at explaining this claim showing the motive behind it and exposing the most prominent scholarly and scientific drawbacks. This research adopts the descriptive analytical approach to clarify this claim and its basis and adopts the

Critical approach to study it in depth and judge it. The study reaches at a number of conclusions among which are: the triviality of this claim as it includes a number of scholarly errors such as the offence it represents towards scientific research in general and against the prominent scholars of Mukhtalaf AL-Hadith the clear lack of objectivity being impressionistic and depending on ready-made accusations. Among the recommendations are: addressing and facing such claims as they are becoming for the claimed objectivity and fairness they claim. It is important to deal with discuss such claims scientific cally and in depth.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فعلم مختلف الحديث من علوم السنة النبوية المهمة التي قامت وفق أسس علمية متينة، وللأئمة فيه جهود تدل على العناية والدقة، وقد عدّوه من الفنون المهمة والعلوم العظيمة، والحاجة إليه قائمة لكل من أراد نقاشاً في أدلة الأحكام الشرعية؛ فالأدلة لم تُنصب على جميع الأحكام الشرعية قاطعة في الدلالة، بل كان بعضها ظنياً، وبعضها قطعياً، وما تزال الأدلة الظنية معتبرة في الدلالة على الأحكام الشرعية فقد تعارض تلك الأدلة أدلة أخرى في الظاهر بحسب جلائها وخفائها؛ من أجل ذلك وَجَبَ البحثُ والنظرُ في الأدلة المتعارضة^(١).

ويظل هذا العلم كغيره من العلوم حقلاً للمعرفة وميداناً من ميادين دراسات السنة النبوية، وهو متسعٌ للنقاش والإضافة وفق أصول منهج البحث العلمي التي تُعنى بضبط مناهج الدراسة، وإدراك أساسيات العلوم ومنطقاتها، وضبط نظرياتها ومراجعاتها، والمعرفة الواسعة بتاريخها ومراحل بنائها، ومواطن الاتفاق والاختلاف فيها، واستيعاب جهود السابقين وتقييمها وتصنيفها، وغير ذلك من الإجراءات العلمية المعترف بها، وهذه أصولٌ كفيلة بإقامة ميزان العدل، والتجديد في الطرح، والسلامة من التناقض

إنه ما من جهدٍ علميٍ إلا وهو بحاجة إلى الدراسة؛ وذلك من أجل تقدير وزنه وتقويم عمله والاحتفاء به إن كان مُضيفاً، لكن ثمة أطروحات لا تمثل إلا مشاغبات بعيدة عن الطرح العلمي، فيها من المغالطات والإشكالات الشيء الكثير، ولا تساوي شيئاً في ميزان البحث العلمي، ومن ذلك ما كتبه جورج طرابيشي من دعوى في كتابه «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفة»، وسماها «العقل التخريجي»، وهذه الدعوى تحمل إشكالات كثيرة لا تتسق مع المنهج العلمي والتحليل المعرفي، ونتائجها مغلوبة تتصف بالهشاشة المعرفية والتنظيرية، ولا تمثل بناءً يُذكر في المنهج العلمي، بل فيها إساءة بحقه إن نُسبت إليه، ولأن أمثال هذه الدعاوى يُغلّفها أصحابه بادعاء التزام الموضوعية والمنهجية العلمية بأساليب قد تغر بعض من لم يظهر له الخلل ولم يتبين الخطأ، فقد رأيت أن أتوجه إليها بدراسة متخصصة، تُعنى بمناقشتها مناقشة علمية، وقد اخترت لهذه الدراسة العنوان الآتي:

(١) يُنظر: «البحر المحيط في أصول الفقه»، للزرکشي ١٠٨/٦.

دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث»^(١) عرض ونقد

مشكلة البحث:

يمكن اختصار مشكلة البحث فيما يلي:

١. ما المقصود بدعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث»؟
٢. ما باعث دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث»؟
٣. ما أبرز العيوب المنهجية والأخطاء العلمية في دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث»؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال النقاط الآتية:

١. تجدد الطرح المُعرض في بعض القضايا الأساسية في هذا العلم مما يستدعي النقاش وفق أصول منهج البحث العلمي، سيما وبعض الأطروحات تتدعي الموضوعية والتزام منهج البحث العلمي.
٢. عدم وجود دراسة معنية بهذه الدعوى.
٣. الرد العلمي وإبطال الادعاءات حول تناقض نصوص السنة.
٤. إبراز جهود الأئمة في هذا العلم وإظهار دقة نظرهم في إرسائهم لقواعده ومناقشتهم لمسائله.

أهداف البحث:

١. التعريف بدعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث».
٢. إظهار الباعث لدعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث».
٣. بيان أبرز العيوب المنهجية والأخطاء العلمية في دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث».

حدود البحث:

ستكون الدراسة في الفصل السابع «العقل التخريجي» من كتاب جورج طرابيشي «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفة» ص (٣٨٩-٤٧٩).

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد من خصّ هذا الموضوع ببحث متخصص بالحد الذي ذكرته آنفاً.

(١) المقصود هنا بالمختلف ما يشمل مشكل الحديث.

منهج البحث:

سأعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي وذلك للتعريف بهذه الدعوى ومستندها، وعلى المنهج النقدي، وذلك لدراستها دراسة متخصصة والحكم عليها.

إجراءات البحث:

خطة البحث: وتتكون من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وتشتمل على: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته.

تمهيد: وفيه التعريف بجورج طرابيشي وكتابه «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفه».

المبحث الأول: عرض دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث».

المبحث الثاني: الباعث العام لهذه الدعوى، والرد المجمل عليها.

المبحث الثالث: تهافت التصور.

المبحث الرابع: تهافت الأدلة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

تمهيد

وفيه التعريف بجورج طرابيشي وكتابه «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفه» ولد جورج طرابيشي في عام (١٩٣٩م)، في حلب، من أسرة نصرانية، وكان له تعليم ديني عند الكهن، وقد وصف نفسه في فترة المراهقة بالتدين المفرط، قال: «وتدينت تديناً مُفْرِطاً في الطورِ الأوَّل من مُراهقتي، وكنت أودِّي كلَّ واجباتي الدينية بحساسيَّة تُثيرُ حتَّى سُخريَّة أخي الأصغر مني...»، كما أشار في هذه الفترة إلى أنه كان على صدام مع والده.

درس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وحصل على الليسانس في اللغة العربية ثم على درجة الماجستير في التربية من جامعة دمشق.

عمل مديراً لإذاعة دمشق (١٩٦٣-١٩٦٤)، ورئيساً لتحرير مجلة «دراسات عربية» (١٩٧٢-١٩٨٤).

أورئيس تحرير بمجلة «الوحدة» (١٩٨٤-١٩٨٩).

انتمى إلى نظام حزب البعث ثم استقال من الحزب، ثم تحوّل إلى معارضٍ سياسيٍّ في نظام حزب البعث ودخل السّجن، وفي السّجن كانت له نقاشات وسجلات، وبعده يحكي جورج قصة تحوّل آخر في حياته:

وصفها بفرويد، سببها أنه كان لديه عادة في تقطيع الخبز من أطرافه لا شعورياً بطريقة لا يستطيع منع نفسه منها، وكان هذا التصرف محل انتقاد ممن يراه من زوجته وغيرها، وقد وجد تفسيراً لهذه الظاهرة النفسية في إحدى المقالات، قال جورج: «وهكذا إلى أن صادف ذات مرة أن قرأت مقالا - لا أعتقد أنه كان لفرويد (١٩٣٩م) وإنما لأحد تلاميذه - يحكي عن هذه الظاهرة النفسية ويعتبرها عرضاً عصابياً بصفتها فعل تمزيق لا إرادي ولا شعوري للأب. وأنا عندما قرأت هذا المقال أصبت برجفة: فأنا إذن أمزق أبي! وبالفعل كنت على صدام في مراهقتي مع أبي. ومنذ أن قرأت ذلك المقال انفتحت على التحليل النفسي، وعكفت على قراءة فرويد ثم شرعت أترجم له. ووجدتني أتصالح مع أبي - وكانت قد مضت سنوات على وفاته - وأصفي حسابي مع نفسي تجاه أبي وأستعيد نسبة كبيرة من الهدوء النفسي وأنظر إلى الحياة نظرة جديدة إلى حد ما. ولقد ترجمت لفرويد نحواً من ثلاثين كتاباً»^(١).

ثم تحول آخر وصدمة أخرى بالجابري، الأمر الذي جعله يقضي خمس وعشرين عاماً في نقد مشروع الجابري، ونلاحظ أنه في بداية الأمر كان معجباً شديداً بالإعجاب، ووصف الكتاب بأنه مدهش، وأشار على صاحب الدار بنشره فوراً.. ثم لم يلبث جورج أن صدم بالجابري بعد موقف الأخير من «رسائل إخوان الصفا» وأنهم كانوا بعيدين عن المنطق غير آبهين به، الأمر الذي خالفه جورج، وقال بأنه لما قرأ أحد رسائل إخوان الصفا وجدها تدل على نقيض ما قاله الجابري من اعتدادهم بالمنطق، قال جورج: «إني لما قرأت هذه الرسالة وهذا الشاهد أصبت بصدمة كبيرة وبطعنة في كبريائي كمتقف، لأنني كتبت في ما كتبت عن كتاب الجابري: «هذا الكتاب من يقرأه لا يعود بعد أن يقرأه كما كان قبل أن يقرأه». ومن ذلك اليوم لم أعد أوجه لومى إلى الجابري، بل إلى نفسي، لأنني حكمت على كتاب في موضوع لم أكن أملك كل مفاتيحه المعرفية. وأقسمت بيني وبين نفسي أني بعد الآن لن أقول شيئاً أو أصدر حكماً بدون أن أكون مستوثقاً من كل المعلومات بصدده. وهكذا أخذت قراري بإعادة تربية نفسي، وإعادة تثقيف نفسي. وهكذا انكبت، أنا الذي درست اللغة العربية والتراث العربي جزئياً في الجامعة، انكباً مرعباً على قراءة كتب التراث وعلى مطالعة عشرات وعشرات المراجع التي ذكرها الجابري والتي رحت أدقق كل شاهد من شواهدا وأتحقق من صحتها في كل المجالات. وبصراحة أقول لكم: لم يكن شاهد إخوان الصفاء بالشاهد الوحيد، بل وقعت على عشرات وعشرات من الأمثلة على مثل هذا التزوير الذي أوقع فيه الجابري عن قصد أو عن غير قصد - لا أدري - قراءه

(١) مقاله «ست محطات في حياتي» على الرابط: [HTTPS://2U.PW/N7YOD](https://2U.PW/N7YOD)

وأنا منهم»^(١).

أقام جورج فترة في لبنان، ثم غادره إلى فرنسا التي بقي فيها حتى وفاته يوم الأربعاء ١٦ مارس ٢٠١٦ م في العاصمة الفرنسية باريس عن عمرٍ ناهز ٧٧ عاماً .

من أبرز مؤلفاته: «معجم الفلاسفة» و«من النهضة إلى الردة» و«هرطقات ١ و ٢» ومشروعه الذي عمل عليه أكثر من ٢٠ عاماً، وصدر منه خمسة مجلدات في «نقد نقد العقل العربي»^(٢).

التعريف بالكتاب:

أراد طرابيشي أن يكون هذا الكتاب هو الجزء الخامس من مشروعه في الرد على الجابري، لكن فضل أن يكون جزءاً مستقلاً^(٣)، وقد سماه «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفة»، وقد ذكر سعيد ناشيد أن العنوان الفرعي كان من المقرر أن يكون «الانقلاب السني»، غير أن الناشر اللبناني التمس من جورج تعديل العنوان الفرعي درءاً لما قد تثيره عبارة «الانقلاب السني» من سوء فهم بسبب حساسية الوضع اللبناني وحساسية التاريخ أيضاً^(٤).

ويقع الكتاب في (٦٣٦) صفحة، وقد وزع مادته على ثمانية فصول وخاتمة، عنون للفصل الأول ب«الله والرسول: الشارع والمشرع له»، وللـفصل الثاني ب«من النبي الأمي إلى النبي الأمي»، وللـفصل الثالث ب«مالك بن أنس: هامش من الحرية»، وللـفصل الرابع ب«الشافعي: تكريس السنة»، وللـفصل الخامس ب«أبو حنيفة من الرأي إلى الحديث»، وللـفصل السادس ب«ابن حزم: وثنية النص»، وللـفصل السابع ب«العقل التخريجي»، وللـفصل الثامن ب«انتصار أهل الحديث».

والكتاب من نشر دار الساقى، بيروت، ٢٠١٠ م .

(١) مقاله «ست محطات في حياتي» على الرابط: [HTTPS://2U.PW/N7YOD](https://2u.pw/N7YOD)

(٢) مصادر ترجمته:

مقاله «ست محطات في حياتي» على هذا الرابط: [HTTPS://2U.PW/N7YOD](https://2u.pw/N7YOD)

ترجمة جورج موقع ويكيديا، على الرابط: <https://2u.pw/dgRRG>

مقال الحاجة الماسة لقراءة كتاب «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث» مقال نُشر في صحيفة العرب اللندنية، على الرابط:

<https://2u.pw/fWSc3>

(٣) «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرابيشي ٦٣٥ .

(٤) انظر: حلقة بعنوان: «جورج طرابيشي في نقد الجابري - | يتفكرون - الحلقة ١٣ - الموسم الرابع»

المبحث الأول

عرض دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث»

هذه الدعوى اخترع لها طرايشتي مصطلحاً وهو «العقل التخريجي»، وأضفت من جهتي - حسب المفهوم - «في دراسة مختلف الحديث»؛ ليظهر المراد، واخترع المصطلحات ليس أمراً مستغرباً من طرايشتي، فهذه عادته في كثير من أطروحاته، يخترع المصطلحات لدعاويه ثم يدور حولها محاولاً إظهار أهميتها وأنها لا تقبل إلا القطع فيما ذهب إليه، وهو حريص على إثارة الانتباه من خلال هذه المصطلحات، وقد ظهر هذا في كتابه من خلال استعراض عناوين فصوله وما تحتها، حيث جاء من مصطلحاته: «تكريس السنة - وثنية النص - تهميش العقل - إدانة الاجتهاد... إلخ».

لذلك لن نذهب بعيداً في تتبع تاريخ المصطلح وبيان مفهومه وغير ذلك من الإجراءات المقدّرة عند الباحثين في دراسة المصطلحات، وإنما سيكون التعامل مع نصوص طرايشتي الذي اخترع هذا المصطلح: يقول طرايشتي في بداية الفصل: «نشدد على تسميته بـ «العقل التخريجي»، الذي نستطيع أن نحده بدوره بأنه السقف الأعلى؛ لاشتغال العقل عند أهل النقل»^(١). هكذا وصف مراده بـ «العقل التخريجي»، وهو يقول هذا في سياق التعريض بالمحدثين بإهمال العقل في قضايا أخرى .

ويقول في موضع آخر: «ما التخريج؟ إنه بتعريف ابن قتيبة، وكما يُوحى الاشتقاق اللفظي للكلمة، (طلب المخرج)^(٢)، وطلب المخرج ضربٌ من التحايل على اللفظ باللفظ ليخرج عن معناه الظاهر إلى المعنى الباطن المقصود. في ذلك يقول ابن قتيبة: (إن أحببت أن تعلم كيف يكون طلب المخرج، خبرناك بأمثال، فمنها: أن رجلاً من الخوارج، لقي رجلاً من الروافض، فقال له: «والله لا أفارقك، حتى تبرأ من عثمان وعلي أو أقتلك. فقال: أنا والله من علي، ومن عثمان بريء؛ فتخلص منه. وإنما أراد: أنا «من علي» يريد أنه يتولاه «ومن عثمان بريء» فكانت براءته من عثمان وحده»^(٣).

وهنا يدعي طرايشتي أن امتداد مصطلحه يأتي من نص ابن قتيبة هذا، والذي جاء فيه النص على طلب المخرج، والفائدة من هذا الادعاء ظاهرة، وهو طلب العمق العلمي والتأريخي لهذا المصطلح من نصوص من كتَبَ في مختلف الحديث.

[HTTPS://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=N_ONN7QY8MU](https://www.youtube.com/watch?v=N_ONN7QY8MU)

(١) «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرايشتي ٣٩١ .

(٢) المرجع نفسه ٣٧ .

(٣) المرجع نفسه ١٣٧ .

وقبل هذا وإرهاصاً للتصور حول دعوى «العقل التخريجي» فقد وضع طرابيشي في مقدمة الفصل المقولة الشهيرة للإمام ابن خزيمة (ت ٣١١هـ): «لا أعرف أنه رُوي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين، متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أُؤلّف بينهما»^(١)، وهو يريد بذلك إسقاطها على ما ذكره آنفاً من طلب المخرج، أي أن التأليف عند ابن خزيمة سيكون بدفع الاختلاف بأي طريقة من طرق التحايل؛ وذلك لضمان سلامة الأحاديث.

ويجمع طرابيشي عدداً من أوصاف التحليلات النفسية ليصف بها هذه الآلية بـ «رهاب التناقض»^(٢)، وفي موضع آخر بـ «رهاب الاختلاف»^(٣)، وفي ثالث يصفها بأنها «حالة عُصابية»! يقول: «وكما في كل حالة عُصابية - إذا تابعنا هنا الاستعانة بمعجم التحليل النفسي - فإن آلية الدفاع الأولى التي تفرض نفسها في مواجهة واقعة الاختلاف المولدة للرهاب هي الإنكار، وليس من سبيل عقلائي إلى الإنكار، المحكوم في معيّناته كما في حيثياته باللاعقلانية سوى التخريج...»^(٤).

وكل هذه الأوصاف الهدف منها إضعاف موقف المحدثين، ومحاولة إخضاع منهجهم في دراسة المختلف لسطوة الجانب النفسي، فالرهاب وهو - حسب تعريف المتخصصين - خوفٌ غير مُبررٍ ينتج عنه تجنبٌ شعوريٌّ لموضوعات معينة أو مواقف أو نشاطاتٍ دماغية معنوية مما يؤدي إلى سلوكٍ غير متوافق مع المواقف رغم أن المريض يشعر بأن هذا الخوف غير حقيقي وغير منطقي^(٥). وهذا الخوف من المحدثين إنما تشكل من التناقض الموجود في السنة، والذي لا يستطيعون دفعه إلا بالتناقض حسب ادعاء طرابيشي؛ وفي ذلك يصف عملية دفع الاختلاف بعملية ترقيع مضطربة تعيش «رهاب التناقض»، همّها استبقاء الرواية وإنقاذ الحديث من الرد أو النقد.

والتخريج بحسب طرابيشي هو عملية يقوم بها «العقل المُعقلِن»^(٦) في «سيرورة منطقية ونفسية معاً، ومن طبيعة مَرَضِيَّة تدعي نصاب المعقولة المسبقة واللامشروطة للنص، وتنحصر مهمتها في تبرئة النص

(١) «الكفاية»، للخطيب البغدادي ٤٧٣.

(٢) «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرابيشي ٣٩٦.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) «الأمراض النفسية»، د. عايش سمور ٢٦٥.

(٦) «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرابيشي ٣٩٦.

من العيوب وسد نواقصه وثرغراته وتسوية تضاريسه»^(١).

وهنا يكمل طرايشي ادعاءه بأن عمل المحدثين كان مطرداً على هذا النحو، فهم - في نظره - مجرد آلات تنظر في هذا الكم الكبير من الأحاديث وتحتج بها كلها وتبرئها من كل عيب، ثم سيجدون - بطبيعة الحال - أحاديث يظهر بينها التناقض فيرتفع بعضها في الأمر وينخفض البعض الآخر، ويثبت أحدها وينفي الآخر، وهنا يأتي دور المحدثين مرة أخرى في معالجة هذا الاختلاف بين الأحاديث التي احتجوا بها؛ وذلك بتسوية التضاريس المختلفة بين الأحاديث المتناقضة وتدفع الاختلاف بينها، لتبقى جاهزة للعمل بها والتكليف في حدودها، هكذا يتصور طرايشي المسألة التي عبّر عنها بـ «العقل التخريجي».

ويواصل طرايشي ادعاءه بتحديد رواد هذا المنهج، ويعتبر على رأسهم «ابن قتيبة»، حيث يصفه بـ «رائد العقل التخريجي»، إذ يقول: «ومن هنا كانت مصادرنا العنوانية عن ابن قتيبة كرائد للعقل التخريجي في الإسلام، ولنعترف له بهذه الريادة أو بالأحرى بهذه الجرأة...»^(٢)، ووصف طرايشي لابن قتيبة بالريادة يفيد أن هذا هو المنهج العام لدى من بعد ابن قتيبة، وهذا ما صرح به طرايشي، فقال «ومن هنا نستطيع أن نتكلم على رهاب الاختلاف لدى ابن قتيبة وسائر أصحاب الحديث الذين تسموا على سبيل المرادفة باسم أهل السنة والجماعة»^(٣).

ويقسم طرايشي المخرج إلى عدة أقسام: القسم الأول: المخرج التأويلي، والمتمثل بعمل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه «تأويل مختلف الحديث»^(٤).

القسم الثاني: المخرج التوهمي، والمتمثل بعمل الطحاوي (ت ٣٢١هـ) في كتابه «شرح معاني الآثار»^(٥).

القسم الثالث: المخرج النسخي، والمتمثل بعمل ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «ناسخ الحديث ومنسوخه»^(٦).

(١) المرجع نفسه .

(٢) «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرايشي ٣٩٥.

(٣) المرجع نفسه ٣٩٤.

(٤) المرجع نفسه ٣٩١.

(٥) المرجع نفسه ٤١٦.

(٦) المرجع نفسه ٤٣٨.

القسم الرابع: المخرج الترجيحي، والمتمثل بعمل ابن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ) في كتابه «الاعتبار»^(١).
 القسم الخامس: المخرج التعادلي، والمتمثل بعمل الشعراني (ت ٩٧٣هـ) في كتابه «الميزان»^(٢).
 وقد ذكر أمثلة في كل قسم واعتبرها بمثابة الحجج على دعواه، وأنها من صنيع المحدثين لتخريج الغلط والنقص في الأحاديث بوقوع السهو والخطأ^(٣)، ومما ينبغي إيْراده هنا: أن طرايشي أعاد ما يُقال من الطعن في الحديث، فدعوى التناقض دعوى قديمة ذكرها المعتزلة ومن بعدهم، ولذا فقد قام الإمام ابن قتيبة بتأليف كتابه أساساً للرد على أهل الكلام والملحدِين^(٤)، وكذلك قال الطحاوي في سببه تأليفه لكتابه «شرح معاني الآثار»^(٥).

كما ذكر هذه الدعوى من تأخر من المستشرقين وغيرهم، يقول المستشرق ألفريد جيوم (ت ١٩٦٦م):
 «يجب أن نسجل معارضة معاصري الشافعي (ت ٢٠٤هـ) الذين هالهم ازدياد الأحاديث المنسوبة للنبي، وقد أشاروا إلى وجود أحاديث متعارضة، وذهبوا إلى أنه باستثناء إجماع الأئمة والسنة المتبعة فليس هناك ما يدعوا إلى قبول أي حديث على أنه صحيح»^(٦).

ويقول القصيمي (ت ١٤١٦هـ) في كتابه: «إننا نجد حشوداً متنافرة في القضية الواحدة والمعنى الواحد، ثم لا يدرك لا المؤلف ولا القارئ هذا التنافر المثير، إنه لا موضع للإدراك والتساؤل هنا؛ لأن المسألة مسألة نقل فقط، وأي مانع إذا كان العقل ممنوعاً من التدخل؟ أما محاولات التوفيق بين التناقضات فقد كانت أسخف من التناقضات نفسها وكانت تبريراً لهذه التناقضات، وإذلاً للعقل، كانت إهانة للعقل»^(٧).
 ويمكن تحديد إضافة طرايشي في الأمور:

أولاً: اختراع مصطلح لما جرى من الأئمة في دفع الاختلاف، حيث وصمه بـ «العقل التخريجي»، وتبعاً لذلك جاء بإضافات من هنا ومن هناك، ووضع مقدمات، وخلع أوصافاً على التعاملات العلمية أراد منها النفخ في الفكرة وتهويلها ووضعها في مقام الحجة العلمية.

(١) المرجع نفسه ٤٥٠.

(٢) المرجع نفسه ٤٦٧.

(٣) المرجع نفسه ٤٠٥.

(٤) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٤٧.

(٥) «شرح معاني الآثار» ١١/١.

(٦) «الإسلام، ألفريد جيوم ٩٧. وانظر: كلام جولد زهير في «دائرة المعارف» ٣/٤٩٥.

(٧) «أيها العقل من رآك؟»، للقصيمي ٢٧١.

ثانياً: ادعى طرابيشي المنهجية من خلال دراسة أشهر كتب مختلف الحديث ومؤلفيها، ومن خلال دراسة نماذج فيها.

ثالثاً: التفصيل في الدعوى بإضافة المصطلحات والمفاهيم وضرب الأمثلة واستعراض الرواد والمحددات لهذا المنهج.

وإذا أردنا أن نتبع دعوى طرابيشي ونحللها تحليلاً منطقياً مجملاً - من خلال كلامه - وجدنا أنها مبنية على مقدمات ونتيجة:

المقدمة الأولى: أن الأحاديث عمل بشري، وأنها تنامت فيما بعد حسب متطلبات الانتصار للمذاهب والآراء السياسية وغيرها؛ ولذلك دخلها الاختلاف والتناقض^(١).

يقول طرابيشي: «والواقع أن المدونة الحديثية كانت تحولت بحكم تضخمها والإيقاع المتسارع لهذا التضخم إلى ما يشبه المتاهة؛ ناهيك عن أنها متاهة شبه مسدودة المخارج بحكم عنف المتناقضات المعتملة فيها وانكشاف هذه المتناقضات للعيان بعد الانتقال من طور الرواية إلى طور التدوين»^(٢).

المقدمة الثانية: أن أهل الحديث لم يستوعبوا ذلك، بل رأوا حجية السنة وسلامتها من الاختلاف التناقض؛ وذلك استناداً إلى النصوص المثبتة لذلك.

يقول طرابيشي لما استعرض عناوين كتاب ابن قتيبة ويقول: «ومن خلال هذه العناوين نستطيع أن نحدد للطائفة المعتزلية التي أنكرت الحديث سمات إبستمولوجية^(٣) ثلاثاً: (أ) فهي قرآنية (ب) وهي تقدم حجة العقل (ج) وهي تعتبر التناقض الذاتي في الأحاديث دليلاً على بطلان حجيتها وعلى كونها موضوعة»^(٤).

النتيجة: إذن فما نجده في كتب مختلف الحديث من تأويل هذه الأحاديث ودفع الاختلاف عنها عبر مخارج عقلية انطوت على ضروبٍ من التحايل هو اجتهاد من أهل الحديث؛ درءاً للتناقض بين الأحاديث وحفاظاً على حجية السنة، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه «العقل التخريجي».

(١) انظر: «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، طرابيشي ٤١٤.

(٢) المرجع نفسه ٤١٧.

(٣) المرجع نفسه ٤١٧. الإبستمولوجيا: نظرية العلوم وفلسفتها، وتُعنى بدراسة مبادئ العلوم وفرضياتها ومناهجها ونتائجها دراسة نقدية ترمي إلى إبراز بناها ومنطقها وقيمتها الموضوعية. انظر: «معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، لجلال الدين سعيد ١٣.

(٤) المرجع نفسه ٤٠٠.

المبحث الثاني: الباعث العام لهذه الدعوى، والرد المجمل عليها:

صرح طرايبي بأن الباعث الحقيقي خلف هذه الدعوى هو إنكار حجية السنة، ولا بد هنا من استحضار العنوان الرئيس للكتاب، «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث - النشأة المستأنفة»، وقد تقدم أن العنوان الفرعي كان في الأصل «الانقلاب السني»، فالكتاب يسير على سنن «القرآنيين»، وهو قائم جملة وتفصيلاً على إنكار حجية السنة، وأن «اختلاف الحديث» فصل مهم في ذلك، ولذا أشار طرايبي إلى الشافعي في هذا الفصل، فقال: «كنا رأينا أن الشافعي أفرد فصلاً وجيزاً من كتابه الأم للكلام على الطائفة التي أنكرت الحديث والاحتجاج به جملة، ولكن من دون أن يقدم المزيد من التفاصيل عن هويتها وعن حيثيات احتجاجها، وبالعكس ذلك فعل ابن قتيبة - وتلك هي الميزة الكبرى لكتابه -: فقد فصل حيث أوجز الشافعي، وأفصح حيث كتّم، وسمّى حيث أهتم...»^(١).

اتجهت هذه الدعوى بشكل أساس إلى إنكار الأمور الواضحة الجليلة كما هي العادة، وهذا لا يضر الحق شيئاً، بل هو ميزان ظاهر بين المنصفين والمتعسفين، ورحم الله ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ) إذ يقول: «ومجرد المباهة بإنكار الجليلات وجحد المعلومات لا يطفى نور الحق ولا ينور دخان الباطل أبل يتميز به المنصف من المتعسف والعارف من الجاهل»^(٢).

لقد ابتدأ الإمام الشافعي كتابه «اختلاف الحديث» بالحديث عن «حجية السنة» بوصفه مدخلاً مهماً للكتاب؛ فالحديث في «اختلاف الحديث» إنما تُبنى أساساته على الاحتجاج بالسنة، ولا يمكن أن يستقيم حديث فيه لا في التأصيل ولا في الإجراء إلا بإثبات حجية السنة، يقول الشافعي: «فإن الله - جل ثناؤه - وضع رسوله ﷺ موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصاً في كتاب الله، فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله، ففرض على العباد طاعته، وأمرهم بأخذ ما أتاهم والانتها عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته، ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله ﷺ يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه»^(٣).

إن السنة وحي من الله كالقرآن، وإذا كانت كذلك فهي محفوظة بحفظ الله؛ قال ابن حزم: «فصح أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله ﷻ لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل

(١) المرجع نفسه ٣٩٩.

(٢) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ»، لابن الوزير ١ / ١٩٥.

(٣) «اختلاف الحديث»، للشافعي ٨ / ٥٨٧.

اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله -تعالى- فهو ذكرٌ مُنزلٌ، فالوحي كله محفوظٌ بحفظ الله -تعالى- له بيقين...»^(١)، والحفظ يعني حفظ وصولها إلى المكلفين من غير تناقض ولا زيادة ولا نقصان، قال ابن كثير: «بل هو - صلوات الله وسلامه عليه-، وما بعثه الله به من الشرع العظيم في غاية الاستقامة والاعتدال والسداد؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] أي: ما يقول قولاً عن هوى وعرضٍ، ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤] أي: إنما يقول ما أمر به، يبلغه إلى الناس كاملاً موفراً من غير زيادة ولا نقصان»^(٢).

وبالضرورة، إذا ثبتت حجية السنة فلا بد من ظهور أنه لا يجوز التعارض بين نصوصها؛ لأنها من عند الله، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. قال الخطيب فيما رواه عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي: «الأخبار على ضربين: ضربٌ منها يعلم أن رسول الله ﷺ تكلم به إما بضرورة أو دليل، ومنها ما لا يعلم كونه متكلماً به، وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمرٍ ونهيٍ وغير ذلك أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً وإباحةً وحظراً، أو يُوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزهٌ عن ذلك أجمع، معصومٌ منه باتفاق الأمة وكل مثبت للنبوة»^(٣).

إذن فالأمر ضرورة دينية يُقر بها كل مسلم، مقرر بنبوة النبي ﷺ، وما يُذكر من أباطيل خلاف ذلك، ومنها دعوى طرايشي لا يستقيم مع هذا الإيمان؛ وهذا نُقل الاتفاق -كما تقدم-^(٤)، فلا يجوز وقوع الاختلاف الحقيقي بين الأحاديث، قال الشافعي: «فَأَمَّا الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي لَا دِلَالَةَ عَلَى أَيِّهَا نَاسِخٌ وَلَا أَيُّهَا مَنْسُوخٌ، فَكُلُّ أَمْرٍ مُؤْتَفَقٌ صَحِيحٌ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ»^(٥). وقال: «ولم نجد عنه حَدِيثَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ إِلَّا وَلَهُمَا مَخْرَجٌ»^(٦).

(١) «الإحكام» لابن حزم ١/ ١١٤.

(٢) «تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير ٤/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) «الكفاية»، للخطيب البغدادي ٤٣٣.

(٤) وانظر: «المسودة»، لآل تيمية ٣٩٩، «إرشاد الفحول» ٢/ ٢٦٢.

(٥) «الرسالة»، للشافعي ٢١٣.

(٦) المرجع نفسه، ٢١٦.

وقال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): «ويبين صحة ما قلنا، من أنه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي ﷺ، وما نقل من أفعاله، قول الله عز وجل مخبراً عن رسوله عليه السلام: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]... فأخبر عز وجل أن كلام نبيه ﷺ وحى من عنده كالقرآن في أنه وحى وفي أنه كل من عند الله عز وجل وأخبرنا تعالى أنه راض عن أفعال نبيه ﷺ وأنه موافق لمراد ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الائتساء به عليه السلام، فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى ووجدناه تعالى قد أخبرنا أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى صح أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعبضه ببعض أو ضرب الحديث بالقرآن»^(١).

وقال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): «إن كل من تحقق بأصول الشريعة، فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها ألبتة، فالمتحقق بها متحقق بما في الأمر، فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، ولذلك لا تجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم»^(٢).

فإن ظهر الاختلاف بين الأحاديث، فله أسباب، منها: غلط الرواة، ووقوع النسخ بين الأحاديث، و التعارض الظاهري في الأفهام والقصور في فهم مراده ﷺ، والتقصير في معرفة الصحيح من الضعيف، والتعصب وتحكيم آراء الرجال^(٣).

ومن منطوق عقلي فإن في فرض الاختلاف بين الأحاديث إثبات العجز عن إقامة أدلة خالية من الاختلاف، والجهل بعواقب الأمور، وكل هذا مما يجب تنزيه الله تعالى عنه عقلاً وشرعاً^(٤).

كما أنه فوق ذلك يبطل التكليف؛ لأن فيها تكليفاً بما لا يطاق، فلا يتصور أن يأتي الشارع الحكيم به^(٥)، قال الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): «اعلم أن التعارض هو التناقض، فإن كان في خبرين، فأحدهما كذب،

(١) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام»، لابن حزم ٢ / ٣٥.

(٢) «الموافقات»، للشاطبي ٥ / ٣٤١. وانظر: «إعلام الموقعين»، لابن القيم ٣ / ١١.

(٣) «الرسالة»، للشافعي ٢١٣.

(٤) انظر: «كشف الأسرار»، للنسفي ٢ / ٨٨.

(٥) انظر: «الموافقات»، للشاطبي ٥ / ٦٢، «التعارض والترجيح»، للبرزنجي ١ / ٤٦-٤٩.

والكذب محال على الله ورسوله، وإن كان في حكمين من أمر ونهي، وحظر وإباحة، فالجمع تكليف محال، فإما أن يكون أحدهما كذباً، أو يكون متأخراً ناسخاً، أو أمكن الجمع بينهما بالتنزيل على حالتين^(١). إذن فالتحقيق أن لا اختلاف حقيقي بين الأحاديث، وأن ما يوجد من ذلك فهو متوهم وعارض في ذهن الناظر لهذه الأحاديث، وليس له حقيقة في واقع النصوص، ولكن ماذا بعد هذا التقرير؟ إن ما بعد هذا يضبط موقف الناظر في الأحاديث النبوية، ويجعله متسقاً مع الموقف الشرعي إذا اعتقاد سليم وإجراء صحيح، جلى ذلك الشاطبي في كلام عميق، حيث يقول: «فإذا تقرر هذا فعلى الناظر في الشريعة بحسب هذه المقدمة أمران:

أحدهما: أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان، ويعتبرها اعتباراً كلياً في العبادات والعادات، ولا يخرج عنها ألبتة ...

والثاني: أن يُوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع^(٢) واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع، أو المسلم من غير اعتراض، فإن كان الموضوع مما يتعلق به حكم عملي فليلتمس المخرج حتى يقف على الحق اليقين، أو ليبق باحثاً إلى الموت ولا عليه من ذلك^(٣).

المبحث الثالث: تهافت التصور:

الإشكالية الكبرى لدى طرابيشي تهاونه في التعاطي مع المباحث العلمية في التراث وفقدان التصور وعدم معرفة أصول الدراسات العلمية، وعدم تقديرها حق قدرها، والقاعدة تقول: «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»^(٤)، وهذا باب مهم من أجل نقاش علمي صحيح، والواقع أن طرابيشي خالف هذه القاعدة مخالفة صريحة بافتراضات عقلية لا أساس لها، ومن المشكل أن يجهل هذا المقام من التحقيق، وهو يظن أنه منكب على قراءة كتب التراث^(٥)، وأن لديه شيئاً من إدراك العلوم والإحاطة بها وهو يجهل

(١) «المستصفي»، للغزالي ٤٧٦/٢.

(٢) أي: واضحٌ واسعٌ بينٌ. «لسان العرب»، لابن منظور ٣٧٩/٨.

(٣) «الاعتصام» ٣١٠/٢.

(٤) والتصور هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. انظر: «التعريفات»، للجرجاني ٥٩.

(٥) انظر مقاله «ست محطات في حياتي» على هذا الرابط: [HTTPS://2U.PW/N7YOD](https://2u.pw/N7yOD)

المبادئ المهمة فيها وأساسات نقاشها^(١).

إننا في مناقشة دعواه نجد أنفسنا مضطرين إلى الحديث عن مقدمات أولية، ولا بد من ظهور المنطلقات التي تكون مركزاً للحوار وضابطاً في موضوع النقاش؛ فهذا هو الذي يبني التصور الصحيح عن العلم بمعرفة أصوله التي تُرد إليه جُزئياته، قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم»^(٢).

ولعل من أبجديات هذه المنطلقات ما يلي:

أولاً: معرفة تاريخية العلم:

تُمكّن معرفة تاريخية العلم الباحث من وضوح الرؤية والدخول إليه بخطى ثابتة، وهذا أمر يُقال في كل علم، وتلك حقائق معرفية محايدة لا بد من استيعابها، ولا تُؤثر على موقف الباحث فيما بعد من هذا

(١) في الإحاطة يسيرة نستحضر رحلة طرابيشي العلمية، والذي يبدو فيها أنه سمح لنقاط التحول في حياته أن تكون مؤثرة في بناء ثقافته، وأن تُسهم في تشكيل شخصيته والتي فيها الكثير من الاندفاع والانفعال، وردات الفعل غير الموزونة، والحكم بطريقتة سريعة استناداً إلى ظواهر الأمور دون تصور دقيق، وهي تُشير - أعني نقاط التحول - إلى مسارات تكون ثقافته، فنقاشه مع معلمه في المرحلة الابتدائية كان له أثره في تحول ما، وما وقع في سجنه كان له أثره في تحول آخر، وتلقيه للصدمة بتفسير بعض الظواهر النفسية الغربية عليه وعلى من حوله جعله يصرف جزءاً من اهتماماته العلمية في ترجمة مؤلفات فرويد، ثم صدمته بالجابري وموقفه مما قدّم من معلومات حول كتاب معين جعله يسلم خمساً وعشرين عاماً من عمره في نقد مشروع الجابري، وكان انخراطه في أهم مشاريعه نتيجة لردة فعل لبعض المواقف، والقضية ليست في التحول، فما من شخص إلا ويُدرکه التحول في حياته؛ بل هو بحاجته، لكن المؤمل أن يكون تحولاً ناجحاً، فيه من الدراسة والعمق والرؤية ما ينبغي لبناء مسارٍ صحيح يتلافى فيه الشخص - على أقل تقدير - الأخطاء السابقة، يدعمه في ذلك العلم والتصور الصحيح لاختياره الجديد، أما الذي تسيطر عليه العاطفة، وهي - بطبيعة الحال - غير مسبوقه بعلم ولا معمقة برؤية واضحة، فهذا لا تراه إلا قافزاً ضائعاً، يقفز بين العلوم ويتسور على أصولها، ثم يريد أن يُشارك فيها بعمق بالنقد والتعقب، وهذا ما لا يكون أبداً في قانون العلوم التي تعترف بالتخصص وإتيان البيوت من أبوابها.

وكلما أعدت النظر في عمل طرابيشي وتضخميه لما يطرحه رغم ضحالتة ومناقضته للأبجديات والمنطلقات التاريخية في العلم، رأيت هذا عنصراً في خراب عمله، أضف إلى هذا فكرة صراعه مع الجابري (عزو الاختلاف إلى أسباب داخلية بخلاف رأي الجابري)، هذه هي الأخرى كانت مؤثرة - وبقوة - في كتابته، وبالتالي فقد كان حريصاً على دعم هذه النظرية كيفما اتفق وبأي طريق وبأي أسلوب، وأن يكمل الصورة المشوهة بأجزاء مبعثرة، وهذا ما أظهرته عباراته في

خاتمة الكتاب. ٦٣٥-٦٣٦

(٢) «مجموع الفتاوى» ١٩/٢٠٣.

العلم جملةً وتفصيلاً وعمّا يسوقه اجتهاده إليه، يقول الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) في كتابه «المنقذ من الضلال»، وهو يتحدث عن سبب دراسته للفلسفة: «ثم إني ابتدأت - بعد الفراغ من علم الكلام - بعلم الفلسفة، وعلمت يقيناً: أنه لا يقف على فساد نوع من العلوم، من لا يقف على منتهى ذلك العلم، حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك العلم، ثم يزيد عليه، ويجاوز درجته فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم، من غوره وغائله، وإذا ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساده حقاً. ولم أر أحداً من علماء الإسلام صرف عنايته وهمة إلى ذلك، ولم يكن في كتب المتكلمين من كلامهم - حيث اشتغلوا بالرد عليهم - إلا كلمات معقدة مبددة ظاهرة التناقض والفساد، لا يظن الاغترار بها بعامل عامي، فضلاً عما يدعي دقائق العلم، فعلمت أن رد المذهب قبل فهمه والإطلاع على كنهه رعى في عمية»^(١).

ولنقف في موضوع «تاريخية العلم» مع أهم جزء فيه، ألا وهو المصطلح الذي أُطلق على هذا العلم، ففي بداية الفصل اخترع طرابيشي - كعادته - مصطلح «العقل التخريجي» في دراسة مختلف الحديث، وألصق هذا المصطلح بابن قتيبة، ثم استرسل في التعريف وكعادته يهول الأمر ليصل إلى هدفه، لكنه غفل عن منطلق مهم في هذا العلم لا يجوز إغفاله، وهو ما ذكره أصحاب الشأن في اسم هذا العلم «مختلف الحديث» «اختلاف الحديث»، ثم في حده، ونقاش هذا مهم؛ لأنه يُبنى مباشرة عن تصور أصحاب الشأن لعلمهم، وهذا يختصر الطريق كثيراً على طرابيشي لو أراد النقد الحقيقي، فليأخذ من أقوال القوم وليدّهم بحجته، لكنه لم يفعل ذلك، ولم يقف مع تقارير كتب الاصطلاح التي خصت «مختلف الحديث» بدراسات خاصة، وإنما اخترع المصطلح ووضع الحد من تلقاء نفسه، واسترسل في تفاصيل لا تقوم على أساس علمي، وهكذا يدور في حلقة مفرغة يُحاطب فيها نفسه، ويُحاكم غيره إلى ما وضعه، وهذا معضلة في البحث العلمي وسقوط غير مبرر، سببه تهافت التصور عن هذه العلوم والجهل بمبادئها ومنطلقاتها. اخترع طرابيشي مصطلح «العقل التخريجي»، و ذكر أنه من «التخريج»، وأنه بتعريف ابن قتيبة وكما يوحى الاشتقاق اللفظي «طلب المخرج» - كما تقدّم -، وهنا مغالطة:

فابن قتيبة ألف كتابه بعنوان بارز «تأويل مختلف الحديث» وكان لطرابيشي أن يكون علمياً لو أخذ ما وضعه ابن قتيبة عنواناً لكتابه «مختلف الحديث»، وليحاكمه كما يشاء، لكنها المغالطة العلمية؛ إذ كيف يُغفل عنوان الكتاب «تأويل مختلف الحديث»، والذي يُعتبر مساحة كبيرة للمناقشة في مسمى هذا العلم وحده - لو أراد -؟! ألم يكن هذا بأولى من الإسقاط على كلمة وردت في أثناء الكتاب لها سياقها الصحيح

ومعناها التام» المخرج؟!«

ثم قوله: «إنه بتعريف ابن قتيبة»: التعريف ضد التنكير، وهو من المصطلحات العلمية، وهو أساس العلم، وهو وصفٌ كلاميٌّ لفظيٌّ لمفهوم ما، ولا بد أن يكون جامعاً لماهية الشيء المحدود، وأن يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز^(١)، أو هو القول الشارح الذي يوصل إلى التصور المطلوب^(٢)، إذن نحن أمام نقاش في مصطلحات ومعارف دقيقة، وعندما نرجع إلى كلام ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» لا نجد أنه قدماً تعريفاً للتخريج كما يدعي طرابيشي، وفي تفصيل ذلك أقول: ذكر ابن قتيبة المخرج في أربعة مواضع من كتابه:

الموضع الأول: قال ابن قتيبة: «ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة لا يدرك بالظفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية^(٣)، ولوردوا المشكل منها إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج...»^(٤).

وهذا حديث من ابن قتيبة في «مشكل الكتاب والحديث»، وأن لأهل العلم منهجاً واضحاً ومخرجاً واسعاً في دراسته، ولا علاقة لهذا بوضع مصطلح أو التعريف به!

الموضع الثاني: تحت فصل «الرد على مطاعن المناهضين: الرد على أصحاب الكلام وأصحاب الرأي» ساق ابن قتيبة آيات وأحاديث في الرخصة في المعارض، ثم قال: «فأين كان طلب المخرج له من وجه من هذه الوجوه، وقد نبهه على أن له مخرجاً بقوله: «أشترى ديني ببعضه ببعض». فإن أحببت أن تعلم كيف يكون طلب المخرج؟ خبرناك بأمثال ذلك...»^(٥). وليس في هذا النص تعريف، وإنما هو مثال على وجود المعارض في بعض الوقائع، وسيأتي التفصيل في موضوعه لاحقاً.

الموضع الثالث: ذكر لفظة «المخرج» في نص حديث مروي عن النبي ﷺ^(٦).

الموضع الرابع: قال ابن قتيبة: «والكلب: يعقر ويجرح، وكذلك السباع العادية، وكل هذه، قد يجوز

(١) «المصطلح اللغوي العربي (بدايات ودلالات)»، للدكتور علي توفيق الحمد ٥.

(٢) «المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي - أقسام الكلم نموذجاً»، لمحمد الدحماني ٣٤.

(٣) مأخوذة من «أين».

(٤) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٦١.

(٥) المرجع نفسه، ٨٧.

(٦) المرجع نفسه، ١٧١-١٧٢. والحديث أخرجه عبد الرزاق ١٩٥٠٤، قال الحافظ في الفتح ١٠/٢١٣: «وهذا

مرسل أو معضل».

أن تُسمى فواسق، لخروجها على الناس، واعتراضها بالمضار عليهم، فأين كانوا عن هذا المخرج، إذ قبح -عندهم- أن ينسبوا شيئاً من هذه إلى طاعة أو معصية؟!^(١). ومراده بالمخرج هنا التأويل، وليس في هذا النص تعريف.

ثانياً: معرفة أئمة الفن وجهودهم.

يفتقد طرايشي المعلومات الأساسية في مكتبة مختلف الحديث، وكان يظن أن الحكم على هذا العلم من السهولة أن يتناول كتاباً، ثم يُشنع وينبي دعاويه الخاطئة التي لا خطام لها ولا زمام سوى الخيال الواسع الملوث، لقد كان طرايشي بعيداً كل البعد عن أهم الكتب في مختلف الحديث، بل أولها بل وأولها اطلاقاً من قبله هو كتاب «اختلاف الحديث» للشافعي؛ حيث لم يعرج عليه في كتابه ولم يُشر إليه في موضع واحد، نعم أشار إلى كتاب الأم للشافعي^(٢)، أما كتاب «اختلاف الحديث»، فلم يقع منه موضع نقاش ألبتة، وهذا يُفسر لنا الهوة الكبيرة بين طرايشي وبين النقاش في هذا العلم، فكتاب اختلاف الحديث هو أول كتاب صُنّف في هذا العلم^(٣)، وطرايشي معنى بنقاش الشافعي في «حجية السنة»؛ ولذا كان الأجدر به أن يكون ممن اطلع على هذا الكتاب، وإذا كان الأمر بهذه الصورة فليس للقارئ أن يطمع بمعرفة طرايشي لغير الشافعي من الأئمة ممن رسموا علم «مختلف الحديث» بجهودهم، كأحمد بن حنبل، والبخاري، وابن خزيمة، والطبري، وغيرهم، والذي عُني المتخصصون بإخراجها وإبدائها في حركة علمية جادة في الأقسام العلمية معنية بمسار مختلف الحديث ومشكله، إنه من العسير جداً على طرايشي أن يكون على دراية بهذا، وهو لم يطلع بعد على أولويات هذا العلم وعلى أمور كانت قريبة المنال منه، ولقد ظن طرايشي أنه بنظرة من زاويته الضيقة يمكن أن يناقش في هذا العلم، ولم يدرك أنه لم يقف حتى على أعتابه.

ومن المداخل البديهية في أي علم: السؤال عن رموز هذا العلم، ومعرفة تصنيفهم، والاطلاع على نماذج من جهودهم، وقد أخفق طرايشي في إدراك هذا المدخل المهم والعمل به، وظن أن الحكم على هذا العلم يكفله كتب معدودة عنت له لأي سبب من الأسباب، يقول ابن الوزير موضعاً خطورة هذا المزلق

(١) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٢١٠-٢١٥.

(٢) يقول طرايشي ص ٣٩٩: «كنا رأينا أن الشافعي أفرد فصلاً وجيزاً من كتابه الأم؛ للكلام على الطائفة التي أنكرت الحديث والاحتجاج به جملة، ولكن من دون أن يُقدم المزيد من التفاصيل عن هويتها وعن حيثيات احتجاجها، وبعبارة ذلك فعل ابن قتيبة - وتلك هي الميزة الكبرى لكتابه -: فقد فصل حيث أوجز الشافعي، وأفصح حيث كتّم، وسمّى حيث أبهم، وخصص ثلاثة أرباع تأويل مختلف الحديث لإيراد عشرات من الأحاديث التي طعنت فيها الطائفة المعينة...». وهذا يظهر مدى اطلاع طرايشي!

(٣) انظر: «شرح الألفية»، للعراقي ٢/٣٠١، «فتح المغيث»، للسخاوي ٤/٦٦، «تدريب الراوي»، للسيوطي ٢/٦٥٢.

وأثره في دراسة العلوم: «إمّا أن يقرّ أنّ أهل كلّ فنّ أعرف به وأنّ المرجع في كلّ فنّ إلى أهله أو لا؛ إن لم يعترف بذلك؛ فهو معاند غير مستحق للمناظرة؛ لأنّ المعلوم من الفرق الإسلامية على اختلاف طبقاتها: الاحتجاج في كلّ فنّ بكلام أهله ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم لأنّ غير أهل الفنّ إمّا ألا يتكلموا فيه بشيء البتّة أو يتكلموا فيه بما لا يكفي ولا يشفي...»^(١).

لقد دار طرايوشي على معلومات من هنا وهناك وعلى كتب معدودة زاعماً أنها عينة جيدة للحكم على هذا العلم، ولم يدرك طرايوشي أن الحركة العلمية أكبر بكثير مما يتصور، وقد كانت من العمق والثناء الشيء الكثير، وحسب طرايوشي وغيره أن ينظر في القرن الثالث الذي برز فيه فقهاء الحديث وفقهاؤه، وخرجت كثير من المذاهب الفقهية تحت راية الحديث، وعاشت في كنفه، وحسبك أن مالكا والشافعي وأحمد والليث والأوزاعي وغيرهم من فقهاء الحديث ممن يصدق عليهم قول السخاوي: «وإنما يكمل للقيام به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة»^(٢).

ركّز طرايوشي على ابن قتيبة، واعتبره -كما تقدّم- رائداً فيما ادعاه بـ «العقل التخريجي»، والذي يجمله طرايوشي أن جهود المصنفين في هذا العلم خضعت للدراسة والتقويم، وكل ذلك حرصاً على هذا العلم وتصفية لصحيح الجهود من سقيمها، وإذا جاء الحديث عن ابن قتيبة، فإننا نجد أقوالاً منصفة مبنية على الاستقراء والدراسة: قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) في كتابه الشهير «مقدمة علوم الحديث»: «و (كتاب مختلف الحديث) لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بها غيره أولى وأقوى»^(٣). وقال النووي: «ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، لكون غيرها أقوى وأولى، وترك معظم المختلف، ومن جمع ما ذكرنا لا يشكل عليه إلا النادر في الأحيان»^(٤).

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ): «كذلك ابن قتيبة، له فيه مجلد مفيد. وفيه ما هو غث، وذلك بحسب ما عنده من العلم»^(٥). وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): «ابن قتيبة من أوعية العلم، لكنه قليل العمل في

(١) «الروض الباسم»، لابن الوزير ١/ ١٥٦.

(٢) «فتح المغيث»، للسخاوي ٤/ ٦٦.

(٣) «مقدمة علوم الحديث»، لابن الصلاح ٢٨٥.

(٤) «التقريب والتيسير»، للنووي ٩٠.

(٥) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، لأحمد شاكر ١٧٤.

الحديث، فلم أذكره^(١). وقال المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) في «التنكيل»: «ابن قتيبة وابن النديم لا شأن لهما بمعرفة الرواية والخطأ والصواب فيها وأحوال الرواة ومراتبهم، وإنما فن ابن قتيبة معرفة اللغة والغريب والأدب...»^(٢).

فهذه أحكام بارعة من محققين في العلم، وقد جاءت هذه الأحكام حسب أصول البحث العلمي بموضوعية وفق الدليل القائم، أما من غابت عن هذه المعلومات فسيقع في مغالطات علمية ومماحكات في قضايا تفصيلية لا طائل تحتها إلا إثبات الجهل بالبدهيات؛ ولذلك كان بإمكان طرايشي أن يستدعي هذه المعلومات في الأمثلة التي ذكرها عن ابن قتيبة: مثلاً في نقاشه لحديث الداجن التي أكلت آية الرجم، وفي نقاشه لحديث: «لو جعل القرآن في إهاب ثم ألقى في النار ما احترق»^(٣).

نعم ذكر طرايشي مقولة ابن الصلاح، لكن لننظر كيف ساقها؟

يقول في «المخرج النسخي: ابن شاهين»، وهو يتحدث عن ابن شاهين وأنه من قاد التحول عن آية التأويل إلى آية النسخ والانتساخ: «وعلى النقيض من ابن قتيبة الذي أُلجأه وسواس نفي التناقض عن الحديث إلى مداورة العقل التخريجي على نحو لا يخلو من ارتباك وقصور باع- وهذا باعتراف ابن الصلاح نفسه- لم يتهيب ابن شاهين من أن يجعل من التناقض في الحديث نقطة انطلاقه ليخلص منها إلى وجوب اللجوء إلى آية النسخ والمنسوخ لفك علاقة التضاد والتدافع بين كل حديثين متعارضين...». ثم علق في الحاشية بقوله: «يُصدر ابن الصلاح حكم القيمة التالية على كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، فيقول: «إن يكن...»^(٤).

فنصّ ابن الصلاح لا يُعد عند طرايشي نقداً عالياً مبنياً على المنهج العلمي القائم على الدليل ويجب الوقوف عليه هناك في مقام مناقشة «المخرج التأويلي: ابن قتيبة» كما يجب الوقوف عليه في الأمثلة التي ساقها، كلا! ليس الأمر كذلك عند طرايشي! وهذه درجة عالية من المكابرة وتعنتٍ وعدم إنصاف؛ لأن الحقيقة تُؤخذ مما يقف عليه الباحث من المادة العلمية والتي سيُخضعها للنقاش والتحليل في مقامها

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣.

(٢) ١/ ٢٨٩. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٠٠.

(٣) انظر: «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، ٤٠٣-٤٠٤. وحديث الداجن يأتي في المبحث التالي، والحديث الآخر: أخرجه أحمد ١٧٦٣٩، وإسناده ضعيف، مشرّح بن عاهان. قال ابن حبان في «المجروحين» ٣/ ٢٨: يروي عنه -عن عقبه بن عامر- أحاديث منكر لا يُتابع عليها. وقال ابن حجر في «التقريب» ٩٤٤: مقبول. وابن لهيعة سيئ الحفظ. انظر: «الضعفاء»، للنسائي ١٤٥، «الضعفاء»، للعقيلي ٢/ ٦٩٤.

(٤) ٤٤١.

للولصول إلى النتيجة، وكان الجدير به وهو مدعي الحياد والاستقصاء أن يقف مع هذا النص في مقام مناقشة ذلك المخرج وأن ينظر في ظروفه ودلائله وأبعاده .

ما استقامت هذه الدعوى لطرايشي ولن تستقيم أبداً، فهو يُغفل جوانب مهمة من أصول البحث العلمي والتي ستكون آثارها وخيمة في النتائج العلمية، وهنا أثر من تلك الآثار، وكان لطرايشي أن يترك عنه تلك الإطلاقات الفجة « رهاب الاختلاف » « رهاب التناقض » والتعابير المرسلة على ما وضعه في مخيلته، وأن يكون واقعياً بأخذ العلوم من مصادرها.

لنأخذ موضعاً آخر: ابن شاهين والحازمي والكلام فيها مما يؤكد جهل طرايشي بتاريخية العلم، يدل لذلك قوله: « من هنا كان لا بد أن ترى النور آلية جديدة في التخريج، أخذ المبادرة إليها ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) في الناسخ والمنسوخ من الحديث، ومن بعده ابن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ) في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الآثار... »^(١). وهذه مغالطة كبرى؛ فعلم الناسخ والمنسوخ في الحديث من العلوم المهمة التي عُني بها الأئمة مبكراً، وثمة حقبة تاريخية قبل ابن شاهين مليئة بالنتاج العلمي في الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، ومن أئمتها: الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، ذكر الحازمي (ت ٥٨٤هـ) بإسناده عن أبي رزين، قال: سمعت الزهري يقول: أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ ومنسوخه. ألا ترى الزهري وهو أحد من انتهى إليه علم الصحابة، وعليه مدار حديث الحجاز، وهو القائل: « لم يدون هذا العلم أحد قبلي تدويني... »^(٢).

ومن الأئمة: الإمام الشافعي الذي كان طرايشي معنياً بنقاشه في حجية السنة! كان من الأئمة الذين أضافوا في الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، يقول الحازمي: « ثم لا نعلم أحداً جاء بعده تصدى لهذا الفن ولخصه، وأمعن فيه وخصه إلا ما يوجد من بعض الإبياء والإشارة في عرض الكلام عن آحاد الأئمة، حتى جاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ﷺ فإنه خاض تياره وكشف أسراره واستنبط معينه، واستخرج دفينه، واستفتح بابه، ورتب أبوابه... »^(٣). ثم نقل آثار مهمة في هذا المعنى، وبالعودة إلى كتب الشافعي نجد منهجاً واضحاً في الناسخ والمنسوخ من جهته النظرية والتطبيقية^(٤).

(١) ٤٣٩.

(٢) « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار »، للحازمي ٣.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) انظر: « الرسالة »، للشافعي ٣١١-٣٤٥-٦٠٤-٦١٦-٦٥٥، « اختلاف الحديث »، للشافعي ٤٠، ٦٦، ٤١، ٧٤.

ومن الأئمة: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)^(١)، وأبو بكر أحمد الأثرم (ت ٢٦١هـ)^(٢)، وأبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)^(٣)، وغيرهم . وهذا عدا الأئمة الذين طبقوا درسوا النسخ في مصنفاتهم كالبخاري وغيره، فأى آلية جديدة تلك التي بدت لابن شاهين في القرن الرابع والحازمي في القرن الخامس؟! إنه هذا لجهل فاضح وهراء من الكلام لا يحمل أي وزن علمي .

إن علم «ناسخ الحديث ومنسوخه» علم قائم له مفهومه وموضوعه وأنواعه وشروطه^(٤)، اجتهد الأئمة فيه، وكل واحد منهم من المتقدمين أو من بعدهم يقول بحسب ما وصل إليه من الدليل، وبحسب ما يرى من توفر شروط النسخ، وليس الأمر كما يظن طرايشي أنه يجوز أن يقول فيه من شاء ما يشاء! أو أنه في عهدة أحد المصنفين «ابن شاهين» الذي اخترعه في وقت من الأوقات للخروج من اختلاف الحديث! إن هذا كلام متهافت يدل على ضحالة اطلاع قائله وجهله بأظهر الأمور في هذا العلم، وسيأتي مزيد من التفصيل في المبحث الرابع .

وأما الشعراني فقد ذكره طرايشي في «المخرج التعادلي» - كما أسماه - وجعل رائده أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني، المصري الشافعي الشاذلي الصوفي، يسمونه الصوفية بـ «القطب الرباني»، ولد عام ٨٩٨ هـ، وتوفي عام ٩٧٣ هـ، وكتابه «الميزان» طبع بتحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، وهو من منشورات عالم الكتب عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، وللمؤلف طريقة خاصة في هذا الكتاب، حيث سماه بـ «الميزان»، باعتباره آلة يزن بها أقوال الفقهاء ويطابقها على القرآن الكريم والسنة النبوية^(٥). جاء في مقدمة الكتاب: «فهذه ميزان نفيسة عالية المقدار حاولت فيها ما بنحوه يمكن الجمع بين الأدلة المتغايرة في الظاهر، وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الأولين

(١) «تاريخ بغداد»، للخطيب ٨ / ٣٧٥، «مناقب الإمام أحمد»، لابن الجوزي ٢٤٨، «الرسالة المستطرفة»، للكتاني ٨٠.

(٢) طبع عام ١٤٢٠هـ .

(٣) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي ١٥ / ٥٠٥، «الرسالة المستطرفة»، للكتاني ٨٠.

(٤) انظر: «علوم الحديث»، لابن الصلاح ٢٧٧، «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار»، للحازمي ٥، «فتح المغيث»، للسخاوي ٤ / ٤٧ «المعتمد في أصول الفقه»، لأبي الحسين البصري ١ / ٣٩٩، «إحكام الفصول في أحكام الأصول»، للبايجي ١ / ٣٩٦، «المستصفي»، للغزالي ١ / ٢٣١-٢٣٣، «العدة»، لأبي يعلى ٣ / ٧٦٨، ٨٣٥، «توضيح الأفكار»، للصنعاني ٢ / ٤١٦، «مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين»، لنافذ حسين حماد ٢٤٤.

(٥) مقدمة تحقيق الكتاب، ٥١ .

والآخرين إلى يوم القيامة كذلك...»^(١). وقال «الشريعة جاءت من حيث الأمر والنهي على مرتبتين: تخفيف وتشديد، لا على مرتبة واحدة»^(٢). ويرى الشعراني أن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوي وضعيف من حيث إيمانه وجسمه في كل عصر وزمان فمن قوي منهم خوطب بالتشديد والأخذ بالعزائم، ومن ضعف منهم خوطب بالتخفيف والأخذ بالرخص، وكل منهما حينئذ على شريعة ربه وتبيان فلا يؤمر القوي بالنزول إلى الرخصة، ولا يكلف الضعيف بالصعود للعزيمة، وقد رفع الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علمائها عند كل من عمل بهذه الميزان...»^(٣).

وطرابيشي اتجه إلى هذا الكتاب، وجعله رمزاً في هذا العلم، واخترع له مسلكاً في مختلف الحديث، وصفه بالمنهج التعادلي فيه، ثم ركب بعد ذلك الافتراءات الكبرى على الشريعة، فكان من قوله: «ولكن ليس هذا التكريس لتناقض الشريعة، بعد طول إنكار وممانعة وتشغيل للآلة الميزانية كمحددة لا شاغل لها سوى تضاريس التناقض...»^(٤).

وفي موضع آخر اعتبر طرابيشي الآلية التي مضى عليها الشعراني تُضاف إلى آلية الناسخ والمنسوخ^(٥). ثم في نص آخر يقول لإكمال الصورة عنده مؤكداً أن ما وقف عليه يمكن من خلاله تحرير الحكم على ما وقع من دفع الاختلاف! يقول: «ما القاسم المشترك بين ابن قتيبة والطحاوي وابن شاهين والحازمي والشعراني على امتداد الفاصل الزمني بينهم ما بين القرن الثالث والقرن العاشر للهجرة؟ إنه إنكار واقعة التناقض في المدونة الحديثية وتوظيف جميع طاقات العقل المعقلن La raison rational santé لردّ ظاهر هذا التناقض إلى باطن مزعوم من التوافق باللجوء، إما إلى آليات ذهنية مثل التأويل والتخريج، وإما إلى آليات أقرب إلى أن تكون ميكانيكية مثل آلية الناسخ والمنسوخ أو آلية الميزان التي انفرد باختراعها الشعراني...»^(٦).

هكذا يتجه طرابيشي بجمود فكري إلى كتاب متأخر في الفقه الإسلامي ليجعله رمزاً في علم «مختلف الحديث»، ولم يتسأل: عن منزلة هذا الكتاب؟ والذي وُجّه له الكثير من النقد في المنهج وفي الأمثلة

(١) «الميزان»، للشعراني ١/ ٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ١/ ٦٢ .

(٣) المرجع نفسه ١/ ٦٢ .

(٤) ٤٧٦ .

(٥) ٤٦٧ .

(٦) ٤٦٧ .

التفصيلية داخل الكتاب. هل من المعقول الإلزام بكتاب لا يراه المتخصص مرجعاً في علم الحديث فضلاً عن أن يكون مرجعاً مختصاً في مختلف الحديث؟!

إنها الدوغمائية بعينها، والتعصب المقيت، ويا للعجب من ادعائه للموضوعية وهو بهذه الحال البئيسة التي تدعوه إلى التعصب والتزمت لفكرته دون أن يطرح على نفسه بدهيات الأسئلة قبل المناقشة، وإن عدنا إلى كتاب الشعراي، فهو كتاب في الفقه، هكذا صنّفه كل من كتب عنه، وفي الكتاب نقاش طويل في مباحث منهجية لا يُسلم للشعراي بما ذهب إليه فيها، ولكن لعلي أكتفي بالمهم هنا وهو ما يلي:

أولاً: قامت فكرة الكتاب على أن «كل مجتهد فهو مصيب»، وهذه مسألة أصولية جرى فيها الخلاف^(١). ثانياً: أن الشعراي ليس من علماء الحديث، وقد وقع في كثير من الخطأ المنهجي والعلمي، فمن المنهجي: تصحيحه الحديث بالكشف، يقول في الميزان: «وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل الكشف»^(٢).. وهذا قول باطل وبدعة مضلة لم يقل به أحد من أئمة الحديث، ولن تجد في كتاب «الميزان» اهتماماً بالصنعة الحديثية^(٣).

ثالثاً: الجهل بإجراءات العمل في دراسة مختلف الحديث:

ثمة إجراءات عملية في دراسة مختلف الحديث أرساها الأئمة، ومن ذلك:

- التحقيق في تحديد وجه الاختلاف بين النصوص؛ ولهذا أهميته، وهو معني بتحديد الاختلاف ودرجته، ومأخذه.

- دراسة الأحاديث وتخريجها مفصلاً.

- النظر في مسالك دفع الاختلاف التي يمكن القول بها في هذه المسألة، ومناقشتها والترجيح فيما بينها، وقد سلك المحدثون المسالك التالية: الجمع، والنسخ، والترجيح، واعتبروا في كل منها شروطاً وقيوداً تضبطها، وقد خالفهم في هذا الترتيب فريقان هما:

الفريق الأول: يرى تقديم النسخ، فإن تعذر فالترجيح، فإن تعذر النسخ والترجيح فالجمع، فإن تعذرت جميعاً فالتساقط، وهو ترك العمل بالدليلين والمصير إلى شيء هو أدنى منهما في الرتبة كالقياس مثلاً، وإلى هذا ذهب جمهور الحنفية^(٤).

(١) ٤٦٧.

(٢) «الميزان»، للشعراي ١ / ٢٨.

(٣) انظر المواضع التالية من الميزان: ٢٦٦-٢٦٩-٢٦٩-٢٧١-٤٧٤.

(٤) انظر: «أصول السرخسي» ١٣/٢، «تيسير التحرير»، لابن الهمام ٣/١٣٧.

الفريق الثاني: يرى تقديم الجمع ما أمكن، فإن تعذر فالترجيح، فإن تعذر فالنسخ، فإن تعذر فالتوقف أو التساقت أو التخيير على خلاف بينهم في ذلك^(١). وهذا الخلاف يُظهر أن المسألة ليست أحاديث مختلفة، ويجب اتخاذ الإجراء فيها بأي صورة - كما يزعم طرابيشي -، وإنما إجراءات علمية مهمة في تحديد المواقف العلمية المبنية على الدليل والمنتبهة عند البعض إلى خيارات أخرى غير الجمع والنسخ والترجيح كالتوقف، وقد أحسن من انتهى إلى ما قد عَلِمَ، لكن طرابيشي لم يعبأ بهذا الخلاف - إن كان قد وقف عليه! - وإنما ساق هذه الدعوى مساقاً واحداً بتصور خيالي تغلب فيه أحادية النظرة، وهذا الخلاف يُظهر تشكل دراسة مختلف الحديث في العلوم الإسلامية، وتعرض تفاصيله للنقاش من قبل المحدثين وغيرهم، وعوداً على مسالك دفع الاختلاف بين الأحاديث، فإن المحدثين إذا ذكروا مسلكاً من مسالك دفع الاختلاف حققوا فيه شروطه، حتى يمكن القول به، ومن ذلك مسلك الجمع .

فالمسالك إنما تُؤخذ باشتراطاتها ووفق إجراءاتها، وعند الحديث عن أصل التعامل مع النصوص فهو حملها على ظاهرها، قال الشافعي: «فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعمومه...»^(٢)، ولكن قد يستدعي الجمع بين النصوص خلاف ذلك حسب قيود موضحه في التعامل مع النصوص، والجمع تأويل، وهو «صرف للفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله لدليل دلّ على ذلك»^(٣)، فلا يقبل إذا كان الجمع تعسفياً لا دليل عليه، ولا يكون كذلك إلا إذا كان له وجه في اللغة، وكان مستنداً إلى دليل صحيح؛ فالأصل أن نحمل اللفظ على ظاهره، فاللفظ على حقيقته، والعام على عمومته، والمطلق على إطلاقه وهكذا، ما لم يرد الدليل المفضي إلى المجاز أو المخصص للعام أو المقيد للمطلق، قال الجزائري: «وإنما شرطوا في مختلف الحديث أن يمكن فيه الجمع بغير تعسف؛ لأن الجمع مع التعسف لا يكون إلا بحمل الحديثين المتعارضين معاً أو أحدهما على وجه لا يوافق منهج الفصحاء، فضلاً عن منهج البلغاء في كلامهم، فكيف يمكن حينئذ نسبة ذلك إلى أفصح الخلق وأبلغهم على الإطلاق، ولذلك جعلوا هذا في حكم ما لا يمكن فيه الجمع، وقد ترك بعضهم ذكر هذا القيد اعتماداً

(١) انظر: «تقريب الوصول إلى علم الأصول»، لابن جزي ١٩٩، «البرهان في أصول الفقه»، للجويني ٧٤٩/٢ -

٧٥٢، «الإحكام في أصول الأحكام»، لابن حزم ٢٢٦/٢ - ٢٣٥ - ٢٤٥ - ٢٤٩ .

(٢) «الرسالة»، للشافعي ٣٤١ .

(٣) «شرح الكوكب المنير»، لابن النجار ٤٦١/٣ .

على كونه مما لا يخفى»^(١).

ولنأخذ مثلاً ذكره طرايشي، من تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وهو حديث العسيف، حيث ذكره ابن قتيبة، فقال: «قالوا حديث يخالف كتاب الله رجم الزاني... قال أبو محمد: ونحن نقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد بقوله: «لأقضي بينكما بكتاب الله» ههنا، القرآن وإنما أراد: «لأقضي بينكما بحكم الله تعالى» والكتاب يتصرف على وجوه. منها للحكم، والفرض...»^(٢).

قال طرايشي: «المخرج الذي يهتدي إليه مؤول مختلف الحديث هو اختراع حدٍ ثالث ما كان ليعن في بال من أحكم صياغة تلك المحارجة... ويكاد لا يحتاج إلى بيان أن هذا ليس تخريجاً بقدر ما هو محض تلاعب بالألفاظ وتحكم بدلالاتها»^(٣)، ويستطرد طرايشي في توهماتة فيثير نقاشاً آخر في ذات المسألة متعلق بحديث الداجن التي أكلت آية الرجم^(٤)، وهو حديث ضعيف لا تثبت به حجة^(٥).

إن ضيق العطن هذا من طرايشي سببه الجهل بالواقع والإجراءات، فالواقع أن ابن قتيبة ذكر قولاً من الأقوال، واستدل له، وهو في اختياره هذا متمسك بظاهر رواية أخرى، وهي رواية النسائي «لأقضي بينكما بالحق»^(٦)، وثمة قول آخر، وهو التمسك بظاهر هذه الروايات، وأن المراد بكتاب الله هو القرآن، قال ابن حجر: «وقيل المراد القرآن وهو المتبادر... لاحتقال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلاً فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب قلت وهذا أيضاً بواسطة التبيين ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»^(٧).

ولو أن طرايشي وسع دائرة معلوماته لوجد فضاء رحباً في نقاش هذه المسألة، وسيجد أن كلاً يدلي برأيه، وثمة من يناقشه بالدليل والحجة، لكن هكذا يبدو النقاش مع من يجهل الأبجديات والأصول العلمية.

(١) «توجيه النظر»، للجزائري ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ١٥٤-١٥٥.

(٣) ٤٠١.

(٤) ٤٠٣، وانظر: «تأويل مختلف الحديث»، ٤٣٩.

(٥) أخرجه ابن ماجه ١٩٤٤، والبخاري ٢٩٨، وأبو يعلى ٤٥٨٧، وغيرهم، والحديث فيه عدة علل، منها ابن إسحاق

مدلس وقد عنعن. انظر: تقريب التهذيب ٤٦٧.

(٦) ٧١٥٥.

(٧) «فتح الباري»، لابن حجر ١٢ / ١٣٨.

مثال آخر: قال ابن قتيبة: «قالوا: رويت عن أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك^(١)، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال، وذكر سنة مائة: «إنه لا يبقى على ظهرها يومئذ، نفس منفوسة». قالوا: وهذا باطل، بين للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة، والناس أكثر مما كانوا. قال أبو محمد: ونحن نقول: إن هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفاً. إما لأنهم نسوه، أو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخفاه، فلم يسمعه. ونراه -بل لا نشك- أنه قال: «لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة». «يعني، ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة فأسقط الراوي «منكم»».

ذكر طرايشي هذا النقل عن ابن قتيبة تحت عنوان «تخريج الغلط والنقص في الأحاديث»، وساقه مثلاً على «تخريج يتوخى إنقاذ الحديث من لا معقولية ظاهرة فيه بافراض وقوع روايه في السهو والغلط أو إسقاط بعض الكلمات»^(٢)، ثم قال: «والواقع أنه من المدهش أن يكون الرواة الثلاثة -يقصد الصحابة-، وليس واحد منهم فقط، قد أسقطوا جميعاً كلمة «منكم» مع أن من شأنها أن تُغيّر كامل معنى الحديث، والواقع أيضاً أنه إن يكن أحد أسقط من الحديث حرفاً أو أكثر فهو ابن قتيبة نفسه، فقد غيب عن قارئه أن الرسول قال تلك القولة»^(٣).

والحقيقة أن المدهش هو كلام طرايشي هذا، حيث ينم عن جهل مركب بواقع ما هو بصدد الحديث عنه، وللأسف أن تجد بعد ذلك من يقتنع بهذا الطرح ويعتبره مؤسساً لنقاش علمي ومضيفاً في الطرح، وهذا المثال شاهد صريح على تضخيم طرايشي لنظريته دون أي محاولة للأخذ بالأصول العلمية.

إن هذه الأحاديث رويت بأسانيد وألفاظ متعددة، وهي في مصنفات السنة التي دُوّنت قبل ابن قتيبة، والمسألة ليست محصورة بلفظ «منكم» -كما يعتقد طرايشي-، ولكن للأحاديث ألفاظ أخرى تدل على هذا المعنى، ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «فَمَرَّ غَلامٌ لِلْمُغِيرَةِ، وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: إِنَّ أُخْرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ أَهْرَمٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٤)، وفي حديث جابر: «مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ يَعْنِي الْيَوْمَ يَأْتِي

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه: أخرجه مسلم ٢٥٣٩، وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أخرجه مسلم ٢٥٣٨، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه البخاري ٢٩٨٨، ومسلم ٢٦٣٩.

(٢) «تأويل مختلف الحديث»، ١٦٢.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) أخرجه البخاري ٢٩٨٨، ومسلم ٢٦٣٩.

عَلَيْهَا مِائَةٌ سَنَةٍ»^(١)، وفي رواية: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ الْيَوْمَ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةٌ سَنَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ»^(٢). وهذه معلومات بالإمكان الوقوف عليها بالطرق العلمية من تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد واستقراء المعلومات وتحليلها^(٣)، أما من يستخدم الخيال الواسع والتوهّمات التي لا يدعمه دليل، فلا يقول إلا مجرد تُرهات لا تُغني من الحق شيئاً، وهكذا يبدو كلام طرايشي المتقدم عارياً عن الصحة، وهذه التأصيلات والاشتراطات ماثلة أمامه، فليست القضية مجازفات ومناوشات من أجل إخراج هذه الأحاديث من مأزق التعارض كما يصور طرايشي، فهذا قول من يجهل العمل في مختلف الحديث نظرياً وتطبيقياً، وإنما عمل علمي مؤصل يسير وفق إجراءات دقيقة وعميقة في تحليل المعلومات والاستدلال لها.

المبحث الرابع تهافت الأدلة

في هذا المبحث سأحاول التركيز على بعض الشبهات التي استند إليها طرايشي في هذه الدعوى، مما يُعتبر طعنًا في منهج المحدثين، ولأن طرايشي معروف بالقفز بين المسائل، وفتح المواضيع بمناسبة وبغير مناسبة، والحشو من الكلام والاستطراد لأي كلمة عنت له، وتفريق كلامه هنا وهناك، فقد ذكرت شبهتين مما يُستخلص من كلام طرايشي، حاولت فيهما ضم أجزاء كلامه وصياغة أقواله لتظهر مع الرد عليها في موضع واحد، وبما يُناسب الطرح هنا، مجتهداً أن يكون الرد مركزاً على المسألة أو المثال بعينه؛ حتى لا يستطرد البحث إلى نقاشات أخرى يمكن الوقوف عليها في مظانها.

(١) «تأويل مختلف الحديث»، ١٦٢.

(٢) المرجع نفسه. هذا بالإضافة إلى الأحاديث الأخرى التي جاءت شاهدة لهذا المعنى، ومنها حديث ابن عمر: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ. فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ». يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرِمُ ذَلِكَ الْقُرْنَ «أخرجه البخاري ٦٠١، ومسلم ٢٥٣٧».

(٣) وهذا الأمر تكرر عند طرايشي في مواضع أخرى، ومن ذلك: ما ذكره في ص ٤٣١ من أن الأحاديث المتعلقة بتقديم اليدين أو بتقديم الركبتين في السجود صناعة متأخرة، قال: «وأرجح الظن أنها لم تر النور إلا ابتداء من عقد متأخر من القرن الثالث الهجري، فهي لم يرد لها ذكر في صحيح البخاري، ولا في صحيح مسلم، ومن قبلهما لم يرد لها ذكر في موطأ مالك ولا في أم الشافعي...». وهذا دليل على الجهل بحركة المدونة الحديثية واستيعاب المصادر، فهذه الأحاديث موجودة في «مصنف عبد الرزاق (ت ٢١١هـ)» ٢/ ٢٤٨، وفي «مصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)» ١/ ٢٣٥.

الأولى: أن المحدثين يبنون الاختلاف ويدعون إلى الائتلاف^(١).

صدر طرابيشي هذا الفصل بمقولة الإمام ابن خزيمة على وجه اللمز والتأكيد لدعواه، وهو تشغيب يريد منه الاستدلال على ما هو بصدد الحديث عنه من أن رغبة المحدثين هي الجمع بأي صورة ونبذ الاختلاف بأي طريقة، أما المحدثون فيعتبرون هذا النص عن ابن خزيمة من النصوص العميقة في دراسة مختلف الحديث، وهي تؤصل بالدرجة الأولى إلى ما سبق الإشارة إليه من حجية السنة، وما تفرّع عن ذلك من إثبات عدم التناقض بين نصوصها، أما ما يتجاوز هذا الفهم من التوسع في الجمع فهذا متعقب، ولذا فعبارة ابن خزيمة أخضعها أمثال السخاوي للنقاش والتعقيب، فقال: «ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاماً، لكنه توسّع حيث قال: (لا أعرف حديثين صحيحين متضادين، فمن كان عنده شيء من ذلك فليأتني به لأؤلف بينهما) وانتقد عليه بعض صنيعة في توسعه، فقال البلقيني: إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل»^(٢). وهذا يدل على أن للمحدثين نظر دقيق في العبارات وتقييمها.

ثم نقل طرابيشي نص ابن قتيبة قوله: «قد كان يجب -مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحسّاب والمسّاح والمهندسون...»^(٣)، ثم استطرّد طرابيشي في فلسفة الحاجة إلى الاختلاف^(٤).

والنقل عن ابن قتيبة بهذه الصورة، فيه خلط عجيب واجتزاء للنص وبعّد عن الإنصاف، فابن قتيبة يبدأ كتابه بالحديث عن اتهام أهل الكلام أهل الحديث بالاختلاف، حيث يقول: «فإنك كتبت إليّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم، وإسهابهم في الكتب بدمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضاً وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث».

ثم استرسل ابن قتيبة عن هذا الأمر المشكل الذي لا يقبله أحد، ألا وهو الاختلاف في الأصول، فمؤداه إلى الفتنة وعدم الاعتصام بأمر الله، والتبرؤ من هذا الاختلاف واجب، وتهمة أهل الحديث به باطلة ويجب ردها، وكان من جملة الرد كلام ابن قتيبة هنا، وأن أهل الحديث هم أبعد الناس عن هذا

(١) ٣٩٢.

(٢) «فتح المغيث» ٦٦-٦٧/٤.

(٣) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٦٢.

(٤) ٣٩٣.

الاختلاف؛ ولذا قال ابن قتيبة قبل النص المتقدم الذي نقله طرايشي: «قد كان يجب - مع ما يدعون...». قال: «والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضا، ولو ظهر لهم من يدعي النبوة - مع معرفتهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء، أو من يدعي الربوبية - لوجد على ذلك أتباعا وأشياعا...»^(١). ثم قال: «وإذا كان المعتزلة يعيرون أهل الحديث بالاختلاف الذي ليس على وجه الاختلاف في الأصول، فإن المعتزلة وقعوا في الاختلاف بينهم، ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين، يدان برأيه وله عليه تبع...»^(٢).

أما ما سوى ذلك من الاختلاف في الفروع، فكلام ابن قتيبة وتطبيقاته في الكتاب تدل على جوازه الاختلاف لكل فريق يرى أن معه الدليل، ولا يمكن أن يقول بخلاف ما أقرته الشريعة .

إن الإنصاف سنجده في إيراد نص ابن قتيبة كما هو من غير اجتزاء! حيث يقول ابن قتيبة وهو تكملة لما نقله طرايشي: «ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم مع ما يدعون لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه ووقعت لهم الأسوة بهم، ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى وفي قدرته وفي نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار وعذاب البرزخ وفي اللوح وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى ولن يعدم هذا من رد مثل هذه الأصول إلى استحسانه ونظيره وما أوجه القياس عنده لاختلاف الناس في عقولهم وإراداتهم واختياراتهم، فإنك لا تكاد ترى رجلين متفقين، حتى يكون كل واحد منهما، يختار ما يختاره الآخر، ويرذل ما يرذله الآخر، إلا من جهة التقليد، والذي خالف بين مناظرهم وهيئاتهم وألوانهم ولغاتهم وأصواتهم وخطوطهم وآثارهم - حتى فرق القائف بين الأثر والأثر، وبين الأنثى والذكر - هو الذي خالف بين آرائهم، والذي خالف بين الآراء، هو الذي أراد الاختلاف لهم، ولن تكمل الحكمة والقدرة إلا بخلق الشيء وضده ليعرف كل واحد منهما بصاحبه»^(٣).

وهذا الكلام نقل منه طرايشي ما يناسبه مما يظهر فيه التعنيف على الاختلاف، ولكنه حذف ما يدل على وصف الاختلاف وأنه ما كان في الأصول مما ثبت بالأدلة القطعية من العقائد وغيرها، فهذا محله الإيمان بمدلول النص الذي وردت به، وليس محلها التشغيب والاختلاف.

(١) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٦٢ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه، ٦٣-٦٤ .

الثانية: أن التخريج لا يعدو أن يكون ضرباً من التورية أو حتى من الكذب^(١).

إن التعامل مع العلوم يحتاج إلى دقة في الطرح والتحليل والتنظير حتى لا يضرب الخيال في أوسع أبوابه بعيداً عن الأصول العلمية وبما يعود بالنقض والمغالطات المنطقية، وما من فرضية إلا ويتوقع أن يكون لها ما يدعمها في الدراسة التطبيقية، والفرضيات الصحيحة هي التي تسير وفق منهج البحث العلمي القائم على الدليل والشاهد، فلننظر هل هذا ينطبق على دعوى طرايشي؟!

ذكر طرايشي مثلاً في مجال نقده لابن قتيبة، فيقول: «ولا يكتف ابن قتيبة قارئه أن التخريج لا يعدو في هذه الحال أن يكون ضرباً من التورية، أو حتى من الكذب، ولكنه لا يتردد في أن يقطع بأن الكذب باللفظ أو حتى بالمعنى، وهذا حتى عند اليمين مباح في أحوال معينة... ويكاد يكون مباحاً لنا أن نفتح هنا قوسين لنشير إلى أن ابن قتيبة في تأسيسه هذا لمشروعية الكذب طلباً للمخرج يمكن أن يعد أيضاً أول مؤسس في الإسلام السني لنزعة كلية تفك الارتباط بين الأخلاق والإيمان... إلى أن يقول: وإنما من هذا المنظور الكلبي أباح ابن قتيبة الكذب في بعض الدين حفاظاً على بعضه الآخر... ومن هذا المنظور الكلبي أيضاً رخص ابن قتيبة في الكذب حتى في رواية الأحاديث النبوية والتوهيم في أسانيدها...»^(٢).

هنا نحن في سياق آخر في «تضخيم الفرضيات» عند طرايشي، وهذا تجن ليس على هذا العلم فقط، وإنما على البحث العلمي أن يؤخذ بهذا الخيال الواسع المصادم للغة العلم والمنطق، ومع أن كل المقدمات التي ذكرها طرايشي لا تستقيم علمياً - كما تقدم -، يأتي هنا ليأخذ مثلاً في المعارض، وهو باب معروف وله نقاش، لكنه يُعمم هذا المثال على دعواه البائسة، وليخرج بنتائج مغلوطة، فعلى حد فهم طرايشي: حديث ابن قتيبة يُعمم على تصرف ابن قتيبة عموماً، بل على عموم هذا العلم!

والملاحظ هذا القفز بين المعلومات والارتباك الواضح وعدم الهدوء في التعاطي المعلومات، وهو الذي سبب له خلطاً عجيباً والتساهل في ادعاء النظريات على معلومات جزئية لها سياقها وجوابها الخاص.

وهنا سنستدعي ما تقدمت إثارته من الحديث عن «مسلك الجمع» وكلام أهل العلم فيه ونقدمهم الشديد، ولنركز هنا على مثال «المعارض» فقد كان لطرايشي - لو أراد الحياد والحكم بموضوعية - أن يسأل نفسه عدة أسئلة حتى يدخل في النقاش بروح علمية جيدة، وحتى يكون الحوار مرتباً في ذهنه، فموضوعه عن «المعارض»، فما هي المعارض؟

سيجد جواباً لأبي عبيد الهروي (ت ٢٢٤هـ): «أن يُريد الرجل أن يتكلم الرجل بالكلام الذي إن

(١) ٣٩٥.

(٢) ٣٩٦.

صرح به كَانَ كذبا فيعارضه بكلام آخر يوافق ذلك الكلام في اللفظ ويخالفه في المعنى فيتوهم السامع أنه أراد ذلك وهذا كثير في الحديث»^(١).

مستند ذلك آثارٌ واردةٌ عن الصحابة في أن المعارض ليست كذباً، وإنما هي مندوحة عن الكذب: قال عمر بن الخطاب: «ما في المعارض ما يغني الرجل عن الكذب»^(٢)، وقال عمران بن حصين: «إنَّ في المعارض لمندوحة عن الكذب»^(٣).

إن معرفة الأمور إنما تكون وفق حقائقها اللغوية والشرعية، ولا يجوز صرف اللفظ عن معناه المراد إلا بدليل، وعندما تحدث العلماء عن المعارض تحدثوا بإسهاب مفصل؛ ضمناً للحقوق وحفظاً لجناب الصدق، قال النووي: «اعلم أنَّ هذا الباب من أهم الأبواب، فإنه مما يكثر استعماله، وتعم به البلوى، فينبغي لنا أن نعتني بتحقيقه، وينبغي للواقف عليه أن يتأمله ويعمل به»^(٤). وقال أيضاً: «واعلم أن التورية والتعريض معناهما: أن تطلق لفظاً هو ظاهر في معنى، وتريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ، لكنه خلاف ظاهره، وهذا ضرب من التغيرير والخداع.

قال العلماء: فإن دعت إلى ذلك مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب، أو حاجة لا مندوحة عنها إلا بالكذب، فلا بأس بالتعريض، وإن لم يكن شيء من ذلك فهو مكروه وليس بحرام، إلا أن يتوصل به إلى أخذ باطل أو دفع حق، فيصير حينئذ حراماً، هذا ضابط الباب»^(٥).

فالمعارض له مثار حديث في كتب أهل العلم، وقد فسرها أبو عبيد المتوفى قبل ابن قتيبة بأكثر من خمسين عاماً، ومع هذا ترى طرايشي معنأً في دعواه ساعياً في إكمال تصويره الخائب بإصدار نظرية على علم بأكمله كيفما اتفق، وإن كان الدليل العلمي لا يحتفي به ألبتة!؟

ثم لنلاحظ تضخم النظرية عند طرايشي، فبينما حديثه عن مسألة فرعية وهي «المعارض» وادعائه أنها هي الكذب، يقفز مرة أخرى إلى ربط ذلك بنزاهة الصحابة في رواياتهم، ويورد في ذلك ما يتعلق بالأثر عن حذيفة، وهو يراه داعماً للتجاوز في الكذب في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال طرايشي: «وإنما من هذا المنظور الكلبى أباح ابن قتيبة الكذب في بعض الدين؛ حفاظاً على بعضه الآخر،

(١) «غريب الحديث»، لأبي عبيد ٤ / ٢٨٧.

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى»، ٢٠٨٤١.

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد»، ٨٥٧، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٦٠٩٦، وغيرهما.

(٤) «الأذكار»، للنووي ٣٨٠.

(٥) المرجع نفسه.

مستشهداً في هذا المقام بقوله للمحدث حذيفة بن اليمان: «إني أشتري ديني ببعضه ببعض مخافة أن يذهب كله».

ولتقف مع هذا النص الوقفة التالية:

هذا النص عن حذيفة، ولفظه عن النزال بن سبرة، قال: كنا مع حذيفة في البيت فقال له عثمان: يا أبا عبد الله، ما هذا الذي يبلغني عنك؟ قال: «ما قلته» فقال له عثمان: أنت أصدقهم وأبرهم، فلما خرج قلت: يا أبا عبد الله، ألم تقل: ما قلت؟ قال: «بلى، ولكن أشتري ديني ببعضه ببعض؛ مخافة أن يذهب كله»^(١). وهذا محمولٌ على حالٍ خاصة لمن خشي على نفسه، أو ضح ذلك ابن قتيبة في معرض رده على النظام، فقال: «وأما ما حكاه-يعني النظام- عن حذيفة أنه حلف على أشياء لعثمان، ما قالها، وقد سمعوه قالها، فقيل له في ذلك، فقال: إني أشتري ديني ببعضه ببعض، مخافة أن يذهب كله. فكيف حمل الحديث على أقبح وجوهه؟ ولم يتطلب له العذر والمخرج، وقد أخبر به وذلك قوله: «أشتري ديني ببعضه ببعض». أفلا تفهم عنه معناه، وتدبر قوله؟ ولكن عداوته لأصحاب رسول الله ﷺ، وما احتمله من الضغن عليهم، حال بينه وبين النظر. والعداوة البغض، يعميان ويصمان، كما أن الهوى يعمي ويصم، واعلم -رحمك الله- أن الكذب والحنث في بعض الأحوال أولى بالمرء وأقرب إلى الله من الصدق في القول والبر في اليمين. ألا ترى رجلاً لو رأى سلطاناً ظالماً وقادراً قاهراً، يريد سفك دم امرئ مسلم أو معاهد بغير حق، أو استباحة حرمة، أو إحراق منزله، فتخرص قولاً كاذباً ينجيه به، أو حلف يميناً فاجرة، كان مأجوراً عند الله، مشكوراً عند عباده؟ ولو أن رجلاً حلف: لا يصل رحماً، ولا يؤدي زكاة، ثم استفتى الفقهاء، لأفتوه جميعاً بأن لا يبر في يمينه...»^(٢).

وكالعادة لم يعرج طرابيشي على النقول في هذه المسألة، سيما النقل عن ابن قتيبة، سوى في إشارة مجملة في حاشية، وليس فيها الرد^(٣)، وهذا خلل يبين في البحث العلمي ظهر في التفريط بالموضوعية والأمانة العلمية بطريق اجتزاء النصوص، وكان من واجبه وهو بصدد دراسة هذه المسألة أن يُعنى بأطراف الحوار وأن يطرحها على طاولة النقاش، لا أن يبني عليها هذه الدعاوى الباطلة، وليت النقاش توقف عند جزئيتها الواضحة:

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٣٠٤٩، والطبري في «تهذيب الآثار - مسند علي»، ١٤٧/٣، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٢٧٩/١، وغيرهما. ورواة إسناده ثقات.

(٢) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة ٨٤. وانظر: تهذيب الآثار «مسند علي»، للطبري ١٤٧/٣.

(٣) انظر: حاشية «٧» ص ٣٩٦.

(حوار دار بين حذيفة وعثمان، وكان لحذيفة فيه اجتهاد) كلا! لم يكن الأمر كذلك، وإنما جعل طرايشي هذا الحوار مؤسساً لاتهام صحابة النبي ﷺ بالجملة بالكذب في سنة النبي ﷺ، ولا بد أن يذكر طرايشي هنا ما ذكره النظم من اتهام أبي هريرة رضي الله عنه، ويُضيف بعقد المقارنة بين ما رواه أبو هريرة وما رواه أبو بكر الصديق وما روته عائشة، ويذكر أن عائشة لم ترو أو لم يُرو على لسانها سوى أقل من خمسين حديثاً، وهذا في مقابل أكثر من ثمانية آلاف حديث رواها أبو هريرة^(١).

وهذه شبهة كررها غيره^(٢)، ولكن الجديد هنا هذه الأعداد عند طرايشي المبنية على التهويل كما هي طريقته، حيث يقول بأن عائشة لم ترو سوى أقل من خمسين حديثاً في مقابل أكثر من ثمانية آلاف حديث، وهذا كلام غير صحيح، أما عائشة فقد ذكر الذهبي في السير أن مسندها يبلغ ألفين ومائتين وعشرة أحاديث^(٣)، وأما أبو هريرة فقد ذكر أبو محمد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)^(٤)، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(٥) أن له خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً، وذلك اعتماداً على ما وقع في مسند بقي بن مخلد (ت ٢٧٦هـ)، وحتى هذا العدد هو محل مراجعة ومناقشة، كما فعل الشيخ أحمد شاکر في كتابه «الباعث الحثيث»^(٦)، وكما فعل الأستاذ محمد عبده يمانى في كتابه «أبو هريرة والحقيقة الكاملة»^(٧)، والخلاصة لديها أن عدد مرويات أبي هريرة لا يتجاوز ثلث هذا العدد المذكور عند التحقيق.

ويتجه الحوار مع طرايشي إلى هذا الاتجاه؛ ليحشر في هذا السياق نتيجته غير السوية، حيث يقول: «ومن هذا المنظور الكلبي أباح ابن قتيبة الكذب في بعض الدين... ومن هذا المنظور الكلبي أيضاً رخص ابن قتيبة في الكذب حتى في رواية الأحاديث والتوهيم في أسانيدنا»^(٨)، ثم يقفز إلى مسألة «مرسل الصحابي»^(٩)، وهكذا في تحبط علمي، والرد في ذلك واضح بما ظهر من عدالة صحابة النبي ﷺ بالكتاب

(١) ٣٩٨.

(٢) انظر: «أكثر أبو هريرة»، لمصطفى بوهندي ٣، «مشكلة الحديث»، ليحيى محمد ١٠١.

(٣) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي ٢ / ١٣٩.

(٤) «أسماء الصحابة وما لكل واحدٍ منهم من العدد»، لابن حزم ٣١.

(٥) «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير»، لابن الجوزي ٢٦٣.

(٦) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، للشيخ أحمد شاکر، ١٧٠.

(٧) «أبو هريرة والحقيقة الكاملة»، ٤٨.

(٨) ٣٩٦.

(٩) ٣٩٩.

والسنة والإجماع^(١)، وتنزيههم عن هذا الافتراء الباطل، وهم رواة الوعد والوعيد في الرواية عن النبي ﷺ، وفي دواوين السنة من النصوص الواردة في عناية بشأن الرواية وحرصهم على التحوط للسنة الشيء الكثير، كما أن رواياتهم عن بعضهم البعض محل القبول عند العلماء بالإجماع^(٢).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يجب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..
ففي ختام هذا البحث يطيب لي أن أسجل أبرز التوصيات والتائج التي توصلت إليها من خلاله، وهي:

أولاً: تهافت دعوى «العقل التخريجي في دراسة مختلف الحديث» وعدم صمودها أمام منهج البحث العلمي، وقد اجتمع فيها الكثير من الأخطاء المنهجية، أهمها: عدم الدقة، والخلل في جمع المعلومات، والبعد عن التحليل العلمي.

ثانياً: جناية هذه الدعوى على البحث العلمي عموماً ببعدها عن أسسه ومنطلقاته، وعلى جهود الأئمة المصنفين في علم مختلف الحديث خصوصاً، وهضم حقوقهم وبخسهم جهودهم التي قدموها في هذا الحقل المعرفي العالي.

ثالثاً: على الرغم من ادعاء طرايشي التزام الموضوعية والدفاع عنها، إلا أن ذلك لا رصيد له من الواقع، وفي البحث أدلة على الغياب الفاضح للموضوعية، والاستناد إلى الانطباعات السائدة والتهم الجاهزة.

رابعاً: وقع طرايشي في فخ الجهل المركب، فهو يتحدث عن علم لا يعرف مبادئه وأساساته المهمة، فهو لا يعرف مفهوم «مختلف الحديث ومشكله»، ولا أصحاب الفن فيه، ولا الكتب المعتمدة فيه، فضلاً عن المسارات العلمية المعاصرة والجهود المبذولة فيه، وإنما يركن إلى معلومات من هنا ومن هناك، بغرض اكتمال الصورة الذهنية المسبقة عنده.

خامساً: يمثل اجتراء المعلومات والإسقاطات معضلة حاضرة في دعوى طرايشي، وسواء كانت

(١) انظر: «علوم الحديث»، لابن الصلاح ٢٦٠. «التقريب والتيسير»، للنووي ٩٢-٩٣، «الإصابة»، لابن حجر ٧/١.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٦٠٨/٢. توضيح الأفكار، للصنعاني ١/٢٦٨.

بقصد أو بغير قصد فهي في نتائجه ستكون وخيمة في البحث العلمي من الدرجة الأولى .
سادساً: مما وقع فيه طرايبيشي «تضخيم الفرضيات»، وهذا تجنّب على البحث العلمي أن يؤخذ بالخيال
الواسع المصادم للغة العلم والمنطق، وقد كان من سماتها عند طرايبيشي: القفز بين المعلومات والارتباك
الواضح وعدم الهدوء في التعاطي بالمعلومات، وهو الذي سبّب له خلطاً عجيباً والتساهل في ادعاء
النظريات على معلومات جزئية لها سياقها وجوابها الخاص .
سابعاً: خطورة أمثال هذه الدعاوى يكمن في أصحابها يُغلّفونها بادعاء التزام الموضوعية والمنهجية
العلمية بأساليب قد تغر بعض من لم يظهر له الخلل ولم يتبين الخطأ وقد تجد لها رواجاً بسبب ما تدعيه من
الموضوعية والإنصاف؛ ولذا فأوصي بالتصدي لها وبيان أخطائها ومناقشتها مناقشة علمية معمقة .
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

١. أبو هريرة والحقيقة الكاملة. يمانى، محمد عبده . جدة: مكتبة القبلة . ١٤٢٤ هـ .
٢. إحكام الفصول في أحكام الأصول. الباجي. سليمان بن خلف. تحقيق : عبد المجيد تركي. ط٢. بيروت. دار الغرب الإسلامي . ١٤١٥ هـ.
٣. الإحكام في أصول الأحكام. الظاهري، علي بن أحمد بن حزم. تحقيق : محمود عثمان . ط١. مصر. دار الحديث . ١٤١٩ هـ.
٤. اختلاف الحديث . الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق : عامر حيدر . ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية. ١٤٠٥ هـ.
٥. الأدب المفرد. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق : عصام موسى هادي. ط١. الجبيل. دار الصديق. ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
٦. الأذكار . النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. تحقيق: عبد القادر الأرنبوط. ط١. بيروت. دار الفكر. ١٤١٤ هـ .
٧. الإسلام. ألفريد جيوم. ترجمة: د. محمد مصطفى هدارة. ود. شوقي السكري. ط١ لجنة البيان العربي. ١٩٥٨ م.
٨. أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد. ابن حزم الأندلسي. أبو محمد علي بن أحمد. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. القاهرة: مكتبة القرآن.
٩. الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر العسقلاني. أحمد بن علي. تحقيق : د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.
١٠. أصول السرخسي . السرخسي، محمد بن أحمد بن سهل . تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني . بيروت. دار المعرفة.
١١. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار. الحازمي، محمد بن موسى. تحقيق : عبد المعطي قلجعي. ط٢. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية. ١٤١٠ هـ.
١٢. الاعتصام. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. تحقيق: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصيني. ط١. الدمام: دار ابن الجوزي. ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م.
١٣. أكثر أبو هريرة. بو هندي، مصطفى. ط١. الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة. ٢٠٠٢ م.
١٤. الأمراض النفسية أسباب وتشخيص وعلاج. د.عائش محمد سمور. غزة: دار مقداد للطباعة. ٢٠٠٦ م.
١٥. أيها العقل من رآك ، عبد الله القصيمي، ط١. بيروت: نشر مؤسسة الانتشار العربي. ٢٠٠٢ م.
١٦. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير. شاكر، أحمد. ط١. الرياض: نشر مكتبة المعارف. ١٤١٦ هـ .
١٧. البحر المحيط في أصول الفقه. الزركشي، محمد بن عبد الله. تحقيق : عمر الأشقر وعبد الستار أبو غدة ومحمد الأشقر . ط٢. مصر: دار الصفوة . ١٤١٣ هـ.
١٨. البرهان في أصول الفقه. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. تحقيق : عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار. ١٤٠٠ هـ.
١٩. تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق : مصطفى عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العربية. ١٤١٧ هـ.
٢٠. تأويل مختلف الحديث. الدينوري. عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق : محمد الأصفر . ط٢. بيروت. المكتب الإسلامي . ١٤١٩ هـ.
٢١. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. تحقيق : أحمد هاشم.

١. بيروت: دار الكتاب العربي. ١٤٠٥هـ.
٢٢. تذكرة الحفاظ. الذهبي، محمد بن أحمد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٨هـ.
٢٣. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية. البرزنجي. عبد اللطيف بن عبد الله. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٧هـ.
٢٤. التعارض والترجيح عند الأصوليين في الفقه الإسلامي. الحفناوي. محمد بن إبراهيم. ط٢. مصر. دار الوفاء. ١٤٠٨هـ.
٢٥. التعريفات. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٦. تفسير القرآن العظيم. ابن كثير. إسماعيل بن عمر. تحقيق: سامي بن محمد السلامة. ط٢. الرياض: دار طيبة. ١٤٢٠هـ.
٢٧. تقريب التهذيب. العسقلاني، أحمد بن علي. تحقيق: محمد عوامة. ط١. سوريا: دار الرشيد. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٨. تقريب الوصول إلى علم الأصول. الغرناطي، محمد بن أحمد بن جزي. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٢٤هـ.
٢٩. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٠. تلقيح فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. ط١. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. ١٩٩٧م.
٣١. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار. الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.
٣٢. توجيه النظر إلى أصول الأثر، الجزائري، طاهر بن محمد بن صالح. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط١. القاهرة: مكتبة المطبوعات الإسلامية. ١٤١٥هـ.
٣٣. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
٣٤. تيسير التحرير شرح كتاب التحرير. أمير بادشاه الحنفي، محمد أمين. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٥١هـ.
٣٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. قام بخدمته محمد زهير بن ناصر الناصر. ط١. د.م. دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٣٦. حلية الأولياء. الأصبهاني، أبو نعيم. ط٤. بيروت: نشر دار الكتاب العربي. ١٤٠٥هـ. دائرة المعارف.
٣٧. الرسالة، الشافعي. محمد بن إدريس. تحقيق: أحمد شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٨. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة. الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي. تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني. ط٤. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ١٤٠٦هـ.
٣٩. الروض النابغ في الذب عن سنة أبي القاسم. اليماني، ابن الوزير. تحقيق: علي بن محمد العمران. ط١. مكة المكرمة: نشر دار علام الفوائد. ١٤١٩هـ.
٤٠. السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. إعداد: د. يوسف المرعشلي. د.ط. بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ.
٤١. السنن. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات. ط١. دار التأصيل. ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٤٢. سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المتخصصين تحت إشراف شعيب الأرنؤوط. ط٧. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠هـ.
٤٣. شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير، ابن النجار. محمد بن أحمد الفتوحى. تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. دمشق. دار الفكر. ١٤٠٠هـ.
٤٤. شرح معاني الآثار. الطحاوي. أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: محمد زهري النجار. ط٢. بيروت. دار الكتب العلمية. ١٤٠٧هـ.
٤٥. صحيح مسلم. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. بيروت: دار الجيل. (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ).
٤٦. الضعفاء الكبير. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. تحقيق: د. عبد المعطي قلججي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
٤٧. العدة في أصول الفقه. الفراء الحنبلي، أبويعلى محمد بن الحسين. تحقيق: أحمد المباركي. ط٢. ١٤١٠هـ.
٤٨. معرفة أنواع علوم الحديث. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين. تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٩. غريب الحديث. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط١. حيدر آباد - الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
٥٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب. ط١. بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.
٥١. فتح المغيبي بشرح الفية الحديث للعراقي. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: علي حسين علي. مصر: مكتبة السنة. ط١. ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٥٢. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. النسفي، عبد الله بن أحمد. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٦هـ.
٥٣. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل. ط١. الدمام: دار ابن الجوزي. ١٤٣٢هـ.
٥٤. لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. د.ط. القاهرة: دار المعارف د.ت.
٥٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. البستي، محمد بن حبان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط١. حلب: دار الوعي. ١٣٩٦هـ.
٥٦. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. ابن قاسم، عبد الرحمن وابنه محمد. د.ط. المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦ هـ.
٥٧. مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين. حماد، نافذ. ط١. سوريا: دار النوادر. ١٤٢٨هـ.
٥٨. المستصفي من علم الأصول. الغزالي، محمد بن محمد. تحقيق: محمد الأشقر. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٧هـ.
٥٩. مسند أحمد بن حنبل، الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبد الله. المحقق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، ط١. جمعية المكنز الإسلامي. ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٦٠. مسند البزار. البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط١. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ١٤٠٩هـ.
١٦. المسودة في أصول الفقه. تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية: مجد الدين عبدالسلام بن عبد الله. وشهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام. وتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم. جمعها وبيضاها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني المتوفى سنة ٧٤٥هـ. مطبعة المدني.
٦٢. مشكلة الحديث. محمد، يحيى. ط١. بيروت: دار الانتشار. ٢٠٠٧م.

٦٣. المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي (أقسام الكلم نموذجاً). الدحمانى، محمد. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات. جامعة محمد الأول. وجدة. ٢٠٠٦م.
٦٤. المصنف في الأحاديث والآثار. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط ١. بيروت: دار التاج، ١٤٠٩ هـ.
٦٥. المصنف. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط ٢. المكتب الإسلامي. ١٤٠٣ هـ.
٦٦. المعتمد في أصول الفقه. البصري، محمد بن علي بن الطيب. تحقيق: محمد حميد الله وآخرين. ط ١. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية. ١٩٦٤م.
٦٧. معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية. سعيد، جلال الدين. تونس: دار الجنوب للنشر.
٦٨. من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث النشأة المستأنفة. طرابيشي، جورج. ط ١. د.م. دار الساقى، بالاشتراك مع رابطة العقلايين العرب، عام ٢٠١٠م.
٦٩. مناقب الإمام أحمد بن حنبل. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. تحقيق: د. عبد الله التركي. ط ٢. دار هجر. ١٤٠٩ هـ.
٧٠. الموافقات. الشاطبي، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور سلمان. ط ١. القاهرة: دار ابن عفا. ١٤١٧ هـ.
٧١. كتاب الميزان، الشعراني، عبد الوهاب. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. ط ١. بيروت: عالم الكتب. ١٤٠٩ هـ-١٩٩٨م.

References

1. Abu Huraira and the whole truth. Yamani, Muhammad Abdo. Jeddah: Qibla Library. 1424 H.
2. Ihkam Alfsoul fi A'hkam Ala'soul (Tightening chapters in Jurisprudence). Baji. Suleiman bin Khalaf. Verified by: Abdul Majid Turki. 2nded, Beirut. Dar al-Gharb al-Islami. 1415.
3. Al-Ihkam-fi-Usul-al-Ahkam (Precision in the principles of Jurisprudence). Al Dhaheri, Ali bin Ahmed bin Hazm. Verified by: Mahmoud Othman. 1sted. Egypt. Dar Al-Hadith. 1419 H.
4. Hadith difference. Al-Shafei, Muhammad bin Idris. Verified by: Amer Haider. 1sted. Beirut: Cultural Books Foundation. 1405 AH.
5. Manners in Islam (Al Adab Al Mufrad). Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. Verified by: Essam Musa Hadi. 1sted. Jubail. Dar Al-Siddiq. 1434 AH - 2013 AD.
6. Adhkaar (Remembrance). Al-Nawawi, Abu Zakaria Mohieddin Yahya Bin Sharaf. Verified by: Abdel-Qader Al-Arnaout. 1sted. Beirut. Dar Al Fikr. 1414 H.
7. Islam. Alfred Guillaume. Translated by: Dr. Muhammad Mustafa Hadara & Dr. Shawky Al-Sokary. 1sted. Arab Statement Committee. 1958.
8. The companions' names and the books of each of them. Ibn Hazm Al-andalusi. Abu Muhammad Ali bin Ahmed. Verified by: Moss'ad Abdel Hamid Al-Sa'adani. Cairo: Maktabat al-Qur'an.
9. Al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣahābah (The morning in the company of the companions). Ibn Hajar Al-Asqalani. Ahmed bin Ali. Verified by: Dr. Abdullah Al-Turki, in cooperation with Hajar Center for Research and Arab and Islamic Studies.
10. Usool al-Sarakhsi (Al-Sarkhasi's Principles of Jurisprudence). Al-Sarkhasi, Muhammad bin Ahmed bin Sahl. Verified by: Abu Al-Wafa Al-Afghani. Beirut. Dar Al Marefa.
11. I'tibār fī al-nāsikh wa-al-mansūkh min al-āthār (Al-itibar in the study of the abrogater and abrogated in Hadith). Al-Hazmi, Muhammad bin Musa. Verified by: Abd al-Moati Qalaji. 2nded. Pakistan: University of Islamic Studies. 1410 H.
12. Al-I'tisam. Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa. Verified by: Vol.1: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Al-Shuqair, Vol. 2: Dr. Saad bin Abdullah Al Hamid, Vol. 3: Dr. Hisham bin Ismail Al-Sini. 1sted. Dammam: Dar Ibn Al-Jawzi. 1429 AH-2008.
13. Best of Abu Huraira (Akthar Abu Huraira). Bo Hindi, Mustafa. 1sted. Casablanca: El-Nagah Press. 2002.
14. Psychotic disorders: causes, diagnosis, and treatment. Dr. Ayesha Muhammad Samour. Gaza: Dar Miqdad printing, 2006.

15. Brain enlightenment (Ayoha al akl man ra'ak). Abdullah Al-Qasimi, 1sted. Beirut: Alintishar Alarabi Publishing House. 2002.
16. Al baeith al hathith fi sharh ikhtsar ulum al hadith by Ibn Katheer (The quick motive in interpreting the sciences of Hadith). Shaker, Ahmed. 1sted. Riyadh: Al Maaref Publishing & Distribution Bookstore. 1416.
17. Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh (Anthology in jurisprudence). Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah. Verified by: Omar Al-Ashqar, Abd al-Sattar Abu Ghud-dah, and Muhammad al-Ashqar. 2nded. Egypt: Dar Al-Safwa. 1413.
18. The proof in the principles of jurisprudence. Al-Juaini, Abdul-Malik bin Abdullah. Verified by: Abdel-Azim El-Deeb. Cairo: Dar Al-Ansar. 1400.
19. History of Baghdad. Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali. Verified by: Mustafa Atta. 1sted. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Arabia. 1417 H.
20. Interpretation of different Hadiths. Dinori. Abdullah bin Muslim bin Qutay-bah. Verified by: Muhammad Al-Asfar. 2nded. Beirut: Al-Maktab Al-Islami. 1419.
21. Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi. Al-Suyuti, Jalaluddin Abdul Rahman. Verified by: Ahmed Hashem. 1sted. Beirut: Dar Alkitab Alarabe Publishing. 1405 H.
22. Tadzkirah Al-Huffāz. Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. 1sted. Beirut: Scientific Books House. 1418.
23. Opposition and probability between the sources of Islamic jurisprudence. Barzanji. Abdul Latif bin Abdullah. Scientific Books House. Beirut 1417 AH.
24. Opposition and probability among fundamentalists in Islamic jurisprudence. Al-Hafnawi. Mohammed bin Ibrahim. 2nded. Egypt. Dar Al-Wafa. 1408 AH.
25. Definitions. Al-Jarjani, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif. Corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher. 1sted. Beirut: Scientific Books House. 1403 AH-1983.
26. Interpretation of the Holy Quran. Ibn Kathir. Ismail bin Omar. Verified by: Sami bin Muhammad Al-Salamah. 2nded. Riyadh: Dar Taibah. 1420.
27. Taqrib al-Tahdhib. Al-Asqalani, Ahmed bin Ali. Verified by: Muhammad Awama. 1sted. Syria: Dar Al-Rashid. 1406 AH-1986 AD.
28. Taqrib al wusul ila ilmi al usul (Principles to Islamic jurisprudence). Al-Gharnati, Muhammad bin Ahmed bin Jazzzi. Verified by: Muhammad Hassan Ismail. 1sted. Beirut: Scientific Books House. 1424.
29. Al-Taqrīb wa-al-taysir li-ma'rifat sunan al-bashir al-nadhīr in the sciences of Hadiths. Al-Nawawi, Abu Zakaria Mohieddin Yahya Bin Sharaf. Verified by: Muhammad Othman Al-Khasht. 1sted. Beirut: Dar Alkitab Alarabe. 1405 AH - 1985 AD.
30. Talqīh fuhūm ahl al-athar fī 'uyūn al-tārīkh wa-al-siyar. Ibn al-Jawzi, Jamal

al-Din Abu al-Faraj Abdul Rahman. 1sted. Beirut: Dar Al Arqam Bin Abi Al Arqam Company. 1997.

31. Tahdhīb al-āthār wa-tafṣīl al-thābit ‘an Rasūl Allāh min al-akhbār. Al-Tabari, Muhammad bin Jarir. Verified by: Mahmoud Shaker. Cairo: Al-Madani Press.

32. Tawjīh al-naẓar ilá uṣūl al-athar. Al Jazā’irī, Taher bin Muhammad bin Saleh. Verified by: Abd al-Fattah Abu Ghuddah. 1sted. Cairo: Library of Islamic Publications. 1415 H.

33. Tawḍīh al-afkār li-ma’ānī Tanqīh al-anzār. Al San`ani, Muhammad bin Ismail Al-Amir Al-Hasani. Verified by: Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid. Medina: The Salafi Library.

34. Taysir Al Tahrir Sharh Ala Kitab Al Tahrir. Amir Badshah Al-Hanafi, Muhammad Amin. Cairo: Muṣṭafa Al-Babi Al-Halabi Press. 1351 H.

35. Al-Jāmi‘ al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūlillāh wa Sunanihī wa Ayyāmih. Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail. Served by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. 1sted. without place of publication. Dar Touk Al-Najah, 1422 AH.

36. Helyat Al-Awlyaa. Al-Asbhany, Abu Na’em. 4th edition. Beirut, Dar Akkitab AlArabi Publishing. 1405 H. Encyclopedia of Islam.

37. The Message. Al-Shafi. Muhammed Ibn Idris. Verified by: Ahmed Shaker. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah. Beirut.

38. Al-resallah Al-Muṣṭtrafah lbyan Mashoor Koto Al-sunnah Al-Sunnah Al-Musnafah. Al-Ktany, Abu Abdullah Muhammad Ibn Abi Al-Faid Ga’far ibn Idris Al-Hasni Al-Idrisi. Verified by: Muhammed Al-Muntasir Muhammed Al-Zamzamy Al-Ktany. 4th edition. Beirut: Dar Al-Basha’er Al-Islamya. 1406 H.

39. Al- Rawd Al-basim Fi Al-zab An Abi-El-Kasim. Al-Yamani, Ibn Al-Wazir. Verified by: Al- Ibn Muhammed Al-Omran. 1st edition. Mecca: Alam Al-Foua’d Puplicing. 1419 H.

40. Al-Sunan Al-Kubra. Al-Baihaki, Abu bakr Ahmed Ibn Al-husien. Prepared by: Dr. Al-Mara’shly. Without Edition. Beirut: Dar Al-Ma’refa, 1413 H.

41. Al-Sunnan. Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad Ibn Yazid. Verified by: Centre for Research and Information Technology. 1st edition. Dar Al-Ta’sil. 1435 H-2014 A.D.

42. Seir A’lam Alnubla’. Al-zahaby, Muhammad Ibn Ahmed Al-Zahaby, verified by: A group of specialists supervised by Shoueib Al-Arna’out. 7th edition. Beirut: Al-Resalah Institute. 1410 H.

43. Sharah Al -Kawkab Al-Mounir, Al musama Bemokhtasr Al-Tahrir, Ibn Al-Najar, Muhammad Ibn Ahmed Al-Fatuhy. Verified by: Muhammad Al-Zuhily and Nazih Hamad. Damascus. Dar Al-Fekr. 1400 H

44. Sharh Ma'ny Al-Athar. Al-Tahawy Ibn Muhammed Ibn Salamh. Verified by: Muhammad Zuhry Al-Najar. 2nd edition. Beirut. Dar Al-Kotob Al-ilmiah. 1407 H.
45. Sahih Muslim. Al-Nisabury, Abu Al-Hussien Muslim Ibn Al-Hajaj Al-Qushiry. Beirut: Dar Al-Jel. (copied from the Turkish edition in Istanbul, 1334 H)
46. Al-Dufaa Al-Kabir. Al-Ukily, Ab Ga'far Muhammad Ibn Amr. Verified by: Dr.: Abd el-Muty Kala'jy. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kotob Al-ilmiah.
47. Al-Idah Fi Osol Al Fikh. Al-Fara' Al-Hanbaly, Abu Ya'ly Muhammed Ibn Al-Hussien. Verified by: Ahmed Al-Mubaraky. 2nd edition. 1410 H.
48. Knowing the kinds of Hadith sciences. Ibn Al-Salah, Othman Ibn Abd Al-Rahman. Abu Amr, Taky Al-Din. Verified by: Abd El-Latif Al-Hamim- Mahir Yasin Al-Fahl. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kotob Al-ilmiah. 423 H- 2002 A.D.
49. Gharib Al Hadith. Al-Harwy, Abu Ubaid Al-Kasim Ibn Salam Ibn Abdullah. Verified by: Dr: Muhammad Abd El-Mu'id Khan. 1st edition. Hidar Abad- Al-Dakn: Ottoman Encyclopedia Press. 1384 H-1964 A.D.
50. Fath El-Bary BShrh Sahih Al Bukhary. Al-AsKalany, Al-Hafiz Ahmad Ibn Ali Ibn Hajar. Verified by: Muhammad Fou'ad Abd El-Baki, Muhammed El-Din Al-Khatib. 1st edition. Beirut: Dar Al-Marefa, 1379 H.
51. Fath Al – Mughith Besharh Al-Fyat Al-Hadith by Al-Iraki. Al-Sakhawy, Shams Al-Dein Abu El-Kheir Muhammad Ibn Abd El-Rahman. Verified: Ali Hussien Ali. Egypt. Al-Sunna Libery. 1st edition. 1424 H-2003 A.D.
52. Kashf Asrar Sharh Al Musanaf Ala Al-Manar. Al-Nasafy, Abd Allah Ibn Ahmed. Beirut: Dar Al-Kotob Al-ilmiah. 1406 H.
53. Al-Kefaya Fi Ma'rfah Osol Ilm Al-Riwaya. Al-Khatib Al-Bughdady, Abu Bakr Ahmed Ibn Ali Ibn Thabit Al-Khatib Al-Bughdady, Verified by: Mahir Yasin Al-Fahl. 1st edition. Al-Damam: Dar Ibn Al-Jawzy. 1432 H.
54. Lisan Al Arab (Arab's tongue). Ibn Manzour, Muhammad Ibn Makram. Tahkik: Abdullah Ali Al-Kabir, Muhammad Hasab Allah, Hashim Al-Shazly. Without edition: Cairo: Dar Al-Ma'rif. Dateless.
55. Al-Majrohin Min Al-Muhadthin Wa Al-Duffa W Al-Matrukin. Al-Basty, Muhammed Ibn Haban. Verified by: Mahmoud Ibrahim Zayed. 1st edition. Aleppo: Dar Al-Wa'. 1396 H.
56. Fatawa Shaikh El Islam Ahmed ibn Taimyah. Ibn Kasim, Abd El-Rahman and his son Muhammad. Without edition. Al-Madinah: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.
57. Mukhtalaf Al Hadith among Scholars. Hamad, Nafiz, 1st edition. Syria: Dar Al- Nawadir. 1428 H.
58. Almustasfay Min Al-Ousoul Science. Al-Ghazaly, Muhammed Ibn Muhammed. Verified by: Muhammed Al -AshKar. 1st edition. Beirut: Al-Ressalah

Institute. 1417 H.

59. Musnad Ahmed Ibn Hanbal, Al-Shaibani, Ahmed Ibn Hanbal Abu Abdullah. Verified by: Research office office in the Al-Maknaz society, 1st edition, Islamic Maknaz Society. 1431 H-2010 A.D.

60. Musnad Al-Bazar. Al-Bazar, Ahmed Ibn Amr Ibn Abd El-Khalik. Verified by: Mahfouz Al-Rahman Zein Allah. 1st Edition. Al- Madina Al Monawara: Library of sciences and wisdoms. 1409 H.

61. AL Moswada (draft) in Osoul Al Fiqh. Sequentially categorized by three Imams of Al-Taimya: Majd El-Din Abd El Salam ibn Abdullah. Shehab Al din Abd El Halim ibn Abd El Salam. Taky El Din Ahmed Ibn Abd El halim. Collected and written by Ahmed Ibn Muhammad ibn Ahmed Ibn Abd El Ghany Al- Harany: Died in 745 H. Al-Madan.

62. Problem of Al-Hadith. Muhammed, Yehya. 1st edition. Beirut: Dar Al-Inteshar. 2007 A.D.

63. Grammatical term in the heritage of Fakhr Al Din Al-Razi (sections of words). Al-Dahmani, Muhammad. Doctoral dissertation in linguistics. Mohamed First University- Jeddah. 2006 A.D.

64. Al musanaf (Categorized) In Al-Hadith and legacies. Ibn Abi Shaibah, Abu Bakr Abdullah Ibn Muhammed. Verified by: Kamal Yousif Al-Hot. 1st edition. Beirut: Dar Al Taj, 1409 H.

65. Al Musanaf. Al-Sana'ny, Abu bakr Abd El-Rzak Ibn Hamam. Verified by. Habib Al Rahman Al-A'zamy. 2nd edition. Islamic Office. 1403 H.

66. Al Mua'tmad in Osoul Al Fiqh. Al-Basry, Mouhammed Ibn Ali Ibn Al-Taieb. Verified by: Muhammed Hamid Allah, et al. 1st edition. Damascus: French Scientific Institute for Arabic research. 1964 A.D.

67. Glossary of Terminology and Philosophical Evidence. Said, Galal Al Din. Tunisia: Dar Al-Janoub Publication.

68. From the Islam of the Holy Qur'an to Islam of Al-Hadith (Al-Nasha'h Al Musta'nafa). Trabishi, George. 1st edition. Without Place of Publication. Dar Al-Saky in cooperation with Arab Thinkers' Association, 2010 A.D.

69. Characteristics of Ahmed Ibn Hanbal, Ibn Al-Jawzy, Abu El-Faraj Abd El-Rahman Ibn Ali. Verified by: Dr. Abdullah Al-Turky. 2nd edition. Dar Hajr. 1409 H.

70. Al-Mowafakat. Al-Shatbi, Ibrahim Ibn Mousa Al-Shatbi, Verified by: Mashhour Salman. 1st edition. Cairo: Dar Ibn Afan. 1417 H.

71. Al-Mizan, Al Sha'rani, Abdelwahab. Verified by: Dr: Abd El Rahman Umira. 1st edition. Beirut: World of the books. 1409 H-1998 A.D..